زعمات الدكتور محمد عبدو فلفل اللغوية " نقد وتصويب"

الأستاذ الدكتور

رياض بن حسن الخوَّام

جامعة أم القرى

(العدد الخامس والثلاثون)

(الإصدار الأول)

(١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م)

زعمات الدكتور محمد عبدو فلفل اللغوية " نقد وتصويب"

رياض بن حسن الخوَّام
جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية
البريد الإلكتروني: aemoo@hotmail.com

ملخص البحث: يهدف البحث إلى إبراز ما نشره الدكتور محمد عبدو فلفل في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق – المجلد (٨٩) الجزء (٤) سنة (٢٠١٦) [١] في مقال عنوانه "نظرية العامل في النحو العربي، تقعيد وتطبيق"عرض فيه لكتابنا "نظرية العامل في النحو العربي تقعيد وتطبيق " تعريفاً ونقداً فقمت في هذا البحث بالرد عليه بردود علمية تتصل بما أورده من نقدات ظن أنها علمية، فبينت له وجوه الغلط التي وقع فيها، وسوء الفهم الذي بدا من ترهاته، مبيناً له أن كتابنا كتاب تعليمي له ميزاته وخصائصه، وغايته بيان نظرية العامل وكيف استثمرها النحاة بقواعدها العاملية في الخلاف النحوي، وبينت للناقد سبب عدم سرد آراء المحدثين من ناقدي نظرية العامل، وصححت له الكثير من تعليقاته النحوية الخاطئة، وترهاته الفكرية الكاسدة، فتم ولله الحمد والمنة بيان الصواب، وتوطيد أركان نظرية العامل من خلال ما قدمناه للناقد، الأمر الذي يفيد طلبة العلم والمشتغلين بهذه الصناعة، وقد ختمت البحث بأبرز النتائج ومنها: أنه قد غلب على الكثير من زعماته إطلاق الأحكام بلا إيراد أدلة، كما أن ما أورده من تعليقات حول بعض آخر كشفت عن جهل واضح في هذه الصنعة، وأفق علمي ضيق جداً، و بينت تناقض الدكتور فلفل في عدد من ترهاته، كما لم يوفق في كل ما ذكره من محاولات لنقد بعض الأمثلة النحوية الواردة في كتابنا ، لقد بينا له ما لم يدركه، وأظهرنا له ما وقع فيه من خلط ، وكشفنا ضعف تعليقاته على بعض الأمثلة.

الكلمات المفتاحية: زعمات، فلفل، نقد، تصويب، نظرية العامل.

١ – حصلت عليه منذ شهرين فقط .

Dr. Muhammad Abdo Felfl's Linguistic Claims "Criticism and Correction"

Riyadh bin Hassan Al-Khawwam
Umm Al-Qura University، Kingdom of Saudi Arabia
Email: aemoo@hotmail.com

Abstract: The research aims to highlight what was published by Dr. Muhammad Abdo Felfel in the Journal of the Arabic Language Academy in Damascus - Volume (89) Part (4) Year (2016) in an article entitled "Theory of the Factor in Arabic Grammar، Structure and Application" in which he presented our book "Theory The worker in Arabic grammar is to establish and apply "definition and criticism، so in this research I responded to him with scientific responses related to the criticisms he presented that he thought were scientific، so I showed him the faces of the error that he had fallen into، and the misunderstanding that appeared from his nonsense، indicating to him that our book is an educational book with its advantages and characteristics. And its aim is to explain the factor theory and how grammarians invested it with its global rules in the grammatical dispute، and explained to the critic the reason for not recounting the opinions of modern critics of the factor theory، and corrected him many of his erroneous grammatical comments and his stagnant intellectual frivolities، so praise be to God، the correct statement was completed، and the pillars of the factor theory were consolidated from During what we presented to the critic، which benefits students of knowledge and those engaged in this industry، and the research concluded with the most prominent results، including: that many of his claims were dominated by judgments without evidence، and his comments about some others revealed clear ignorance in this industry narrow scientific horizon Very، and I showed Dr. Felfel's contradiction in a number of his nonsense، as he did not succeed in all of his attempts to criticize some of the grammatical examples contained in our book. We have explained to him what he did not realize، and we showed him the confusion that occurred in him، and we revealed the weakness of his comments on some examples. .

Keywords: Allegations، Pepper، Criticism، Correction، Factor theory.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على نعمه وأفضاله، والصلاة والسلام على سيد خلقه، وبعد:

فقد نشر الدكتور محمد عبدو فلفل في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق – المجلد (٨٩) الجزء (٤)سنة (٢٠١٦)[١] مقالاً عنوانه "نظرية العامل في النحو العربي، تقعيد وتطبيق"[٢] حشَّاه أباطيل حول كتابنا "نظرية العامل في النحو العربي تقعيد وتطبيق" وعجبت بعد قراءتي لها كيف تصدُر هذه الترهات من أستاذ يُدرّس النحو العربي في الجامعة ؟[٣]

أقول ذلك لأني ألفيت فيه أغاليط علمية يجب ردها لرداءتها، وبيان خطئها لفسادها، ولولا أني سأفيد الطلاب منها ما ضيعت وقتي الثمين في تفنيدها!

*– ففي بدايتها عرض الدكتور فلفل ما تضمنه الكتاب من فصول تحت عنوان عرض لمحتوى الكتاب "[٤]وراح يعرض ترهاته، فتارة يحاول نقد منهج الكتاب والخطة التي سرنا عليها في تأليفه، ثم يقفزحين يُقفر ليعطينا مواعظ في عنوان سماه " آفة العلم الهوى" – ولم يدرك أنه بترهاته قد هوى – وقد أشارفيه إلى أني من محبي نظرية العامل المتحمسين لها كثيراً، ثم دلف ليعرض ما ظنَّ أنها أخطاء حصلت لعدم الدقة، وشرّق وغرّب مسهباً حيناً وموجزاً حيناً آخر، معلّقاً على ما لا يستحق التعليق عليه لبداهته ،ومتكلفاً في تحميل الكلام ما لا يحتمل، حتى جعل المقالة في عشرين صفحة ،وهي لاتحتاج لو دبّجها عالم منصف إلا إلى أسطر،قد نقره عليها ونشكره، ولكنه أبى إلا أن يأتي على كل القشور ظناً منه أنه يكتب علماً، ويسجل نقداً، ويبدو لي أن كل أباطيله ترجع إلى أنه لم يُوفَّق –هداه الله– إلى أن كتابنا (تعليمي)، وليس (بحثاً) أكاديمياً، مع أن عنوان الكتاب يدلُّ على ذلك ؟ لقد

---

١ – حصلت عليه منذ شهرين فقط .

٢ – هكذا جاء عنوان مقاله شبيهاً بعنوان كتابي نفسه ،ولكي أميزه عن عنوان كتابي أطلقت عليه في حواشي ردودي "مقالة الدكتور فلفل ".

٣ – ساقها بأسلوب لا يخلو من الغمز واللمز ،مبتعداً بذلك عن أخلاق العلماء الأثبات، وشمائل الفضلاء حين يحبون خدمة العلم وطلابه ،ولن أقذعك مع قدرتي على قذعك، ولن أتسفل لأننا لا نعرف إلا السمو والعلاء – والحمد لله.

٤– مقالة الدكتور فلفل ،١٠٩٦ .

اختلط الأمر على الدكتور فلفل، فوقع في التخليط والاضطراب وفساد الأحكام، على نحو ما سنفصله فيما يأتي :

*- تحت عنوان "في منهج المؤلف " [1]يطلب منا – وقد نصّب نفسه قاضياً أو لنقل إنه تخيّل أنه قاض علينا – أن نذكر له كتاباً قبل كتابنا عُني بجمع ما قاله السلف في قواعد نظرية العامل، وعاب علينا تتبعنا لسير النظرية بأنفسنا، قال: لم يعول الدكتور الخوام فيما هو فيه على كتاب عُني من قبل بجمع ما قاله في قواعد نظرية العامل بل تتبع هو بنفسه ما تناثر من ذلك في مختلف أبواب مصنفات نحوية ...إلخ ما قال "[2]

- **الجواب :**

١- ليس من شأنك أن تفرض علينا منهجاً خاصاً بك ، فلكلٍّ وجهة هو مولّيها ، والجهة بيننا منفكة علمياً وفكرياً وتوجهاً وانتماءً؟

٢- ثم إن كتابي بشكله الفني ومضمونه العلمي مع مصادره الأصيلة ، وفَى بأغراضه التي أردناها ،ووصل إلى الغاية التي رمناها؟ وهي تفهيم الطلاب نظرية العامل وآثارها في النحو العربي لنصل منها إلى روحه وأسراره، فيسهل فهم قواعده العامة وتذوق أحكامه الخاصة، فالنحو هو العامل والعامل هو النحو. ولا شك أنك تعلم أن كل مؤلِّف له خطته ومنهجه في صنع كتابه؟ والناقد العالم ينقد "العلم" المذكور في الكتاب؟ ولا يطالب المؤلف باتباع خطة يرسمها في عقله ويفرضها على الناس، فحين نقد المبرد كتاب سيبويه سماه "الغلط" لم يعرض فيه إلى منهج سيبويه ،إني لا أذكر أحداً نقد ابن مالك في مناهج كتبه التي سار عليها في تأليف كتبه ،فردود أبي حيان وغيره كانت فيما حوته هذه الكتب لا في خطة تأليف الكتاب ومناهجها تلك التي سار عليها ابن مالك ، وهكذا شأن العلماء الأثبات ينقدون المادة العلمية في الكتاب ،ولا يفرضون على المؤلف منهجاً يظنون صلاحه وهوقد يسيء إلى الكتاب ويفسد أغراضه .

١- مقالة الدكتور فلفل ،١٠٩٧

٢ – مقالة الدكتور فلفل ،١٠٩٧

- قد تقول: هناك كتاب العوامل للجرجاني وشروحه ؟

- **جوابي :**

أن هذه الكتب المؤلفة في "العوامل "ككتاب الجرجاني وغيره هي كتب في أنواع العامل، وتقسيمه إلى لفظي ومعنوي ،لكن لانعلم أحداً ألف كتاباً جمع فيه (القواعد العاملية) وساق أمثلة تدل على تغلغلها في الخلاف النحوي العام وآثارها، لقد تناثر حديث علمائنا عنها في ثنايا مباحثهم الإجرائية حين شرحوا علل الأحكام أو حين عرضوا للخلافات النحوية، فالنظرية كانت عندهم كأنها من المعارف النحوية البدهية، وهم على اعتقاد أن طالب هذا العلم يجب أن يكون عارفاً بهاً فاهماً قواعدها، . لذا لم يُفردوا أحكامها بمؤلفات خاصة جامعة قواعدها ،وأنت تعلم ما دمت نظرت في كتاب سيبويه أن كتاب سيبويه لاتكاد تخلو منه صفحة من غير ذكر لأثر قواعد العامل ،وكذا الشأن في كتب النحاة فهم جميعاً مطبّقون النظرية في مباحثهم النحوية ما عدا النقول النافعة التي ذكرها السيوطي في الأشباه – رحمه الله– تحت عنوان "العامل" وعلى كل حال ليتك ذكرت لنا كتاباً لنحوي قديم جمع فيه (قواعد العامل)؟ لكي نذكره في طبعات قادمة ؟ ولا أستبعد أنك بحثت وفتشت ورجعت خالي الوفاض ؟

*– أما قولك : إن هناك من يخالفنا في نظرتنا إلى العامل؟[1]

- **فردي :**

- هل ذكرتُ في كتابي أنه لايوجد أحد عارض هذه النظرية ؟ ألم أذكر في الفصل الرابع أن النظرية تعرضت إلى النقد من قبل ابن مضاء ، وبعض المحدثين [2]؟ لقد ضخمت هذه الفرية بقولك :إنه يترتب على الاقتصار على ذكر نظرية العامل تراثيا مغفلاً آراء الناقدين قضايا كثيرة وليست هينة ؟[3]

إن من أسباب عدم ذكري كلام المحدثين في نقد النظرية، هو أني أعتقد أن ما ذكروه هو كلام لا فائدة منه إلا الفوضى التي لاتفيد شيئاً، وليس فيه غناء، سوى

---

١ – مقالة الدكتور فلفل ،١٠٩٧

٢ – نظرية العامل ،٧٧

٣ – مقالة الدكتور فلفل ،١٠٩٧

التشكيك في تراث علمائنا ، والتشكيك في نظرية ثبتت فائدتها في دراستنا اللغوية، إذ يكفيها أنها ضبطت لسان العرب الذي لايحيط به إلا نبي كما قال الشافعي [١] فمن الخطل قولك :وإذا كنا نسجل للمؤلف سبره لأغوار نظرية العامل في أعماق العقلية النحوية العربية فإنه من حيث لايدري يقدم في الوقت نفسه إلى من يخالفه الرأي في هذه النظرية الأدلة على صحة ما يتهمونها"[٢]

ونصُّك هذا يفيد ما يأتي:

- أنك متناقض في أحكامك ، ففي بداية النقد قلت عائباً: إننا نتبعنا بأنفسنا ماتتاثر من هذه النظرية في كتب النحاة ، وأن القارئ بهذا المنهج –لايعثر على الناثر الأول للنظرية ،وهنا تعترف بسبرنا العميق للنظرية في العقلية النحوية العربية بالبعدين النظري والتطبيقي " [٣] يعني تارة تمدح وتارة تذمُّ ثم بعد هذا الاعتراف تقول :إننا لم ننصر النظرية بهذا الكتاب" [٤]
- **الجواب :**

١- النظرية ليست ضعيفة فتحتاج إلى نصرة ؟وكل ما كتبه المحدثون حولها هشيم تذروه الرياح بدليل أن ما قدموه لم يتجه، ولم يستقر أمره ويثبت عند العلماء الأثبات ، كثبات النظرية إذلا تزال النظرية شامخة في الدرس اللغوي العربي ،لم يؤثر فيها ،وصالحة لكل زمان ومكان، والظاهر أنك لم تدرك أنها نصرتْ بقوتها وعظمتها النظام اللغوي العربي كله؟ فحكمك يدل على تعسف وطيش . لقد ذكرت في نهاية أباطيلك أنك نظرت إلى كتابنا بعين العلم والموضوعية العلمية [٥].فليتك حققت ذلك !

٢- ذكرت لك مراراً أن الغاية من هذا الكتاب هو تأثيل النظرية وتوضيحها وبيان آثارها في الخلاف النحوي، وليس من أغراضه مناقشة المحدثين في آرائهم النقدية ،وسبحان الله لقد استحوذت هذه الترهة على عقلك فنجدك تكررها

---

١ – الرسالة ٢٤ وانظر الصاحبي ٢٦

٢ مقالة الدكتور فلفل ١٠٩٨

٣ – مقالة الدكتور فلفل ١٠٩٨

٤ – مقالة الدكتور فلفل ١٠٩٨

٥ – مقالة الدكتور فلفل ، ١١١٣

بأساليب متنوعة،ولو فطنت إلى أن الكتاب تعليمي لما جاءت أباطيلك متكلّفة بله مرفوضة ولا غناء فيها .

٣- كنت أتمنى أن أقرأ نقداً لمسائل علمية تضمنها الكتاب، فالعلماء الفخام يتوقفون عند العلم الذي بسطه مؤلف الكتاب، ولا يلتفتون إلى إلقاء أحكام صادرة عن أهوائهم ،تؤدي إلى تخبط فيما يقولون حتى يقولوا جهلا وكشحاً: لم تنصروا النظرية بكتابكم ، فأنت في كل ترهاتك لم تتناول إلا القشور ،وليتك أفلحت وأصبت وأفدت ،لقد تمت عندي نصرة النظرية بكثرة قارئي الكتاب ،مقارنة بأي كتاب أو بحث أنشأته أيها الدكتور المتغطرس – فيما يبدو– بجهله [1]ثم إن كتابي بشكله الفني ومضمونه العلمي مع مصادره الأصيلة ، وفَى بأغراضه التي أردناها ، ووصل إلى الغاية التي رمناها ومن أهم آثاره أنه بعد صدوره وتدريسه اندفع الطلاب إلى تسجيل عدد من الرسائل العلمية تتعلق بالعامل منها: تقدم المعمول على العامل في القرآن الكريم للدكتورة فايزة القرشي، ومنها: أثر العامل في توجيهات شواهد سيبويه للطالبة عائشة الشهابي، ومنها: اختلاف العامل وأثره على المعنى في الجزء الثلاثين في روح المعاني للطالب أحمد الزبيدي ، ومنها: أثر العامل في توجيهات ابن جني في الفسر، للطالب إسماعيل عبد الحميد الإفريقي الذي استوعب هذا الكتاب وفهم ما فيه مع أنه إفريقي واستطاع أن يلج إلى توجيهات ابن جني، وقد تقول :إن الجامعات الأخرى فيها رسائل تتعلق بالعامل؟ والجواب: أنها على العموم قليلة ونادرة [2]أما في جامعتنا أم القرى وكذا في الجامعات الأخرى فلم يكن هناك اتجاه عند الطلاب نحو تسجيل موضوعات تتناول العامل وقواعده؟ ولو نظر أي باحث في عناوين الموضوعات التي نوقشت في قسم اللغة والنحو في جامعة أم القرى فلن يعثر على رسائل تتعلق بالعامل ما عدا

---

١ – بلغ عدد القارئين والمحملين للكتاب وفق ما سجله منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية ،١٦،٢٦٩، ناهيك عن تسجيل رسائل كثيرة تتناول قضايا العامل وقواعده مستوحاة من هذا الكتاب .

٢ – والدكتور فلفل يعلم أن الجامعات السورية قد تكون خالية من أية رسالة علمية تتناول العامل وقضاياه ، ومن أسباب ذلك أن الأساتذة بعيدون – فيما يبدو –عن الاتجاه التراثي .

رسالة الأستاذ الدكتور سعيد آل يزيد التي عنوانها العوامل المعنوية، وقد أفدنا منها كثيراً ، في إقامة الكتاب وصنعه؟ والمهم أننا شجعنا الطلاب بهذا الكتاب على ولوج هذا الميدان الواسع الذي يتطلب كثيراً من الدراسات ،ولعل المستقبل كفيل بإرجاع هذه النظرية إلى مناهج المرحلة الجامعية لكي يفهم الطلاب النحو العربي بروحه وأسراره فيسهل فهم قواعده العامة وأحكامه ،فالنحو هو العامل والعامل هو النحو ، رضي من رضي وسخط من سخط .

*- والغريب في أمر هذا الناقد -هداه الله -أنه على اعتقاد بأن أحكامه كلها صحيحة ولا تحتاج إلى أدلة أو أمثلة! لذا يجب أن لا يُرَدَّ عليها ، فنراه يستعمل "الراجح" [1] مع أنه يعلم أن استعمال "الراجح" لايستعمل إلا بعد إيراد الأدلة ثم الردود عليها ، وحينئذ يسجل الباحث ترجيحه أو تضعيفه، أما الدكتور فلفل فيرجّح من غير مناقشات ،ومن عباراته التي استعملها عبارة "من المسلَّم به" [2] من غير الاتيان بما يفيد أن ما ذكره هو المسلّم به؟ ورأيته حين اتكأعلى نص الأنطاكي علق عليه قائلاً "ولأن الأمر كما وضحه الأنطاكي" [3] ومن قال لك إن "الأمر" هو كما قال الأنطاكي؟ وهل الأنطاكي حجة فيما يقول؟ وهل نصوصكم لا تُدفع ،مع أن كلامكم ليس فيه مقنع؟ هاتوا أدلتكم إن كنتم صادقين ،أعطونا تراكيب مطورة عجز النحاة بنظريتهم العاملية عن سوقها ودرْجها في النظام اللغوي العربيّ! وقولك عن تخريج ما، هو (تعسف أو تكلف) لا يعد دليلاً عند العلماء ،وإنما هو رأي خاص بك فلا ينبغي أن تفرضه على الناس وتجعله حكماً على أعمال علمية، أراك من خلال ترهاتك لم تستوعبها.

*- ثم بعد اتهامنا بأن التأثيل حصل عندنا بالظن والتخمين، ذكر الدكتور فلفل في الهامش ثناءً على دراسة الطالب الحموية "النزعة العقلية في الدرس النحوي العربي

١ - مقالة الدكتور فلفل ،١١٠١-١١١١

٢ -مقالة الدكتور فلفل،١١٠٠

٣ - مقالة الدكتور فلفل،١١٠٠

"لأنها أثبتت بالمقارنات الدالة والموضحة – كما يقول –أن هذه النظرية في مقولتها الأساسية، وفي أصولها العامة (سليلة علم إسلامي عربي) يُعرف بعلم الكلام"[1]

– أقول: أهذه النتائج تؤيدنا أم تخالفنا؟ أليست نتيجته أنها عِلم إسلامي "عربي" هو ما حرصنا على الوصول إليه ،فما أوردناه في تأثيلها وردها إلى العرب ،هي أدلة واضحة رضيت أم رفضت ،ولها قبول عند العلماء الأثبات، وربما لو نظر فيها الباحث لما أنكر كونها أدلة تساعده للوصول إلى غرضه ؟

*– ثم علق الدكتور فلفل تحت عنوان "مجاز تحول إلى حقيقة"[2]على قولنا: إن نسبة العمل إلى الألفاظ هو من قبيل المسامحة أو المجاز"[3] فقال: هذا كلام علمي سديد، لكن تصور النحاة للعامل النحوي لم يقتصر على ذلك وهوما لم أقف عليه في كتاب الدكتور الخوام، وأضاف قائلاً "جعلوا العامل بمنزلة المؤثر الحقيقي"[4] فينقدنا ظناً منه أننا لم نذكر ما يفيد بأنهم جعلو العامل بمنزلة العامل الحقيقي !

– **والجواب :**

١– أن كل النصوص التي ذكرناها القديمة والحديثة لاتخلو من هذه الإشارة ولو كنت قارئاً منصفاً لأدركت أن كل ما سقناه من أسباب حول إطلاق نسبة العمل إلى الألفاظ مؤداها هو جواب لماذا جعلوا الألفاظ كالمؤثر الحقيقي أو لنقل كالكائن الحي ، ارجع إلى النصوص كلها وأعد قراءتها بعيداً عن الموقف الشخصي الذي زعمت أنك بعيد عنه [5]، فلعل الله يفتح ما أغلقه عليك؟

ألم تقرأ نص الرضي القائل : فالموجِد لهذه المعاني هو المتكلم ، و"الآلة" العامل، وكذا الموجِد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم ، لكن النحاة جعلوا

---

١ – مقالة الدكتور فلفل ،١٠٩٩

٢ – مقالة الدكتور فلفل ،١١٠١

٣ – نظرية العامل ،٢٦– ٢٧

٤ – مقالة الدكتور فلفل ،١١٠٢

٥ –مقالة الدكتور فلفل ،١١١٣

"الآلة " كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها ، فلهذا سميت الآلات عوامل [١] ثم نقلت للقارئ عن محمد عرفة قوله : إن الفعل هو آلة استعملها المتكلم للوصول إلى ما يريد من المعاني فلا مانع من نسبة الفعل إلى هذه الآلة ، فالعرب تقول : قطعت السكينُ كما تقول قطعتُ بالسكين أي تسند العمل إلى السكين ثم ذكرنا نص ابن فارس الذي يفيد أن العرب تسند الفعل إلى ما ليس فاعلاً في الحقيقة وأن منه قوله تعالى "جداراً يريد أن ينقض " [٢]

والظاهر بعد هذا كله أنك لم تدرك المراد من كلمة "آلة " [٣]وكلمة "الموجدة " لعل أبسط عبارة لفهمها هو أن نقول لك :إنها تعني أن العامل بمنزلة الآلة الحقيقية أي نزلوها منزلة من ينتج المادة ، فكأنه الموجد لها أي خالقها ،فهذا الفهم يدركه الناشئة ويفهمون منه أن النحاة جعلوا الألفاظ كأنها مخلوقات حية ، ولكنها ليست كذلك كما قال عباس حسن ،وإنما الذي يؤثر ويحدث حركات الإعراب إنما هو المتكلم ووقد نسبوا إليها العمل لأنها المرشد إلى المعاني والرموز وهي نسبة جارية على أصح الاستعمالات العربية وأبلغها كما قال عباس حسن ، ولا عيب في أن نقول مثلا كان ترفع المبتدأ وتنصب الخبر وإن تنصب المبتدأ وترفع الخبر إلى غير ذلك مما يجري هذا المجرى الذي يتفق بغير شك مع أصول الاستعمال العربي الفصيح بل مع الأسلوب البلاغي الأعلى [٤] ومن أدنى تأمل نلحظ أن كل ماذكرناه حول نسبة العمل للألفاظ يفيد أنهم عاملوها معاملة المؤثرات الحقيقية، فالعجب من الدكتور فلفل الذي تغافل فلم يرد فهم مضامين النصوص التي سقناها وراح ينقد ويقول لم نذكرأنهم (جعلوا العامل بمنزلة المؤثر الحقيقي "[٥] مع أن كل نصوصنا تشير إليه وتدل عليه ؟! وأخيراً : هل هذا يحتاج إلى بيان ؟ أليس حين وضحوا لنا سبب إسناد العمل إليها يعني أنهم يقولون لنا: إنكم قد تظنون أننا نعاملها

١ – نظرية العامل ١٦ وانظر شرح الرضي على الكافية ٢٥/١

٢ – نظرية العامل ٢٦ وانظر الصاحبي ٣٤٦ والنحو والنحاة ١٣٦

٣ – قلت في هامش ٢٦ والمراد من لفظ الآلة أن الفعل هو المؤثر

٤ – نظرية العامل ٢٨ من النحو الوافي ٧٤/١

٥ – مقالة الدكتور فلفل ،١١٠٢

معاملة العامل الحقيقي ،لذا نقدم لكم علة ذلك ،وراحوا يقدمون لنا السبب ثم تأتي أيها الدكتور وتقول :لم تذكر لنا يا مؤلف الكتاب أنهم عاملوا العوامل كأنها عوامل تعمل حقيقة ،حالك في عدم إدراك مرمي النصوص عجيب ،ولا شك أنك استوحيت ذلك من ابن مضاء لكن كما قلت لك : لقد بينوا رحمهم الله كل ذلك فلا داعي لكل ترهتك –هداك الله .

*– أما قولك: إننا أغفلنا ذكر آراء ناقدي النظرية !

– **فجوابي:**

هل من الواجب على كل من يؤلف مؤلفاً نحوياً (تعليمياً) أن يذكر كل ما يتعلق بالقواعد النحوية من آراء وخلافات ؟هل يجب عليه ذكر كل ما نُقِد به النحو العربي؟ إن الغاية من تأليف الكتاب قد تحققت ، حين تم تقديم النظرية بقواعدها عند النحاة مع بيان كيف استثمروها في بناء صرح النحو العربي، وأنت تريد ذكر ما يهدم الغرض من الكتاب ويفسد الغاية منه! لا تخف ولا تضخم الأمور وتكبرها، والذي أحسبه أن الذي دفعك إلى هذه الترهة أنك لم تجد شيئاً تنقده، فليس ثمة مسألة علمية أضفتها؟ ولا قاعدة عاملية نقدتها ووفقت في نقدها؟ إن ما ذكرته حول ابتعاد نظرية العامل عن خدمة المعنى كلام لا يقول به من عرف نظرية العامل ،لأنها كما ذكرنا في التمهيد هي الرابطة للعلائق المعنوية في التركيب ، لكنك تتجاهل ذلك؟ ولا شك أنك قرأت ما ذكرناه في الصفحة (١١) حول ارتباط العامل بالمعاني وسقنا لك كلام عبد القاهر وغيره ، لقد تعاميت عن ذلك كله.

*– أما تعليقك عن لام التقوية ظناً منك أنك تنقد ما ذكرناه حول قوة العامل وضعفه ،،فهو خطأ واضح، وضعفه فاضح، إن لام التقوية يجوز استعمالها إن أردت تقوية العامل، ويجوز عدم استعمالها إن لم تُرِد تقويته، إن فكرة تقوية شيء لفظاً أو معنى في الجملة العربية من خصائص النظام اللغوي العربي، فمن الظواهر النحوية الواضحة أن ليس كل ما يدخل الجملة ويفيد معنى فيها

يجب أن يلصق بها ولا يحذف كما يُفهم من قولك: ولو كانت حقاً لتقوية العامل الضعيف للزمته ، فما بالها تتخلف عنه ولا تلازمه " [1]

– وهاك الجواب:

يبدو أن الدكتور فلفل لم يفطن إلى الأمثلة الكثيرة التي تدل على وجود مستويين نحويين يجوز استعمال أي واحد منهما وفق إرادة المتكلم، ففكرة "اللزوم "و"عدمه" لاتعني شيئاً في الحكم على ما نحن فيه، ألم يمرّ بك أن قولنا: مارجل في البيت ، جائز، والمعنى على النفي واضح، وقولك: ما من رجل في البيت ، جائزأيضاً، وزيادة "من" أفادت توكيد النفي، فهل يجب أن نلغي هذا الأسلوب بحجة أن "من" لاتلازمه ؟! كلا الأسلوبان جائزان ، ثم ألم يمرّ بك أن قولنا : إن زيداً قائم جائز كما أن قولك: إن زيداً لقائم، جائز أيضاً ، واللام تفيد هنا التوكيد ومع ذلك أي مع فائدتها لم يوجبوا استعمالها دائماً ؟! ألم يمرّ بك أن القول: لا تحسبنَّ نقدك مفيداً جائز، وقولك: لا تحسب جائز أيضاً ،ثم ألم يمر بك أن قولك: مررت بزيد وبعمرو جائز، وقولك: مررت بزيد وعمرو، جائز أيضاً ،من غير إعادة لخافض،[2] ! ثم ألم يمر بك أن قولك: ما زيد قائماً وما زيد بقائم كلاهما صحيح ،ألم تُفِد الباء هنا معنى التوكيد – وهي زائدة – ولم تلزم الخبر ؟ ففي هذه الأمثلة المتنوعة الدالة على أن معاني زادت في الجملة نتيجة أداة أدخلها المتكلم لإفادة معنى خاصاً ،لم يوجب النحاة فيها لزوم الأداة ومنع حذفها لكونها أفادت معنى في الجملة ، فلام التقوية في قوله تعالى "فعَّال لما يريد"و"إن كنتم للرؤيا تعبرون " من هذا القبيل أفادت تقوية العامل ، لكنها ليست لازمة ،ولا مانع من حذفها في غير القرآن الكريم ،يعني أنك إن أردت التقوية استعملت اللام، وإن لم تُرِدْها حذفت اللام ، وكلٌّ جائز ،فتقديمك هذا المثال واجتهادك فيه لم توفق فيه."لقد جاءك الحق فلا تكونن من الممترين "

---

١ – مقالة الدكتور فلفل ١١٠٠٣

٢ – يستفاد من الخلاف بين البصريين و الكوفيين ، جواز الوجهين .

*- ثم أورد الدكتور مثالاً آخر يزعم أن قاعدة العامل أضرَّتْ فمنعت مجيء الحال من المبتدأ، هذا المثال هو قولنا: "زيد وهو مريض يساعد الآخرين" قال: منعت منه بدعوى أن الحال لا تأتي من المبتدأ، كما أنه لايصلح أن تكون جملة (هو مريض) حالاً من فاعل (يساعد) لأن الحال إذا كان جملة مقترنة بالواو لا يجوز عندهم أن تتقدم على صاحبها وعاملها، وهكذا تكون نظرية العامل كما تراءت للنحاة مانعاً من استعمال بعض الأساليب اللغوية "[1]

- **والجواب:**

هذا المثال هو حجة عليك، لأن النحاة لم يمنعوا هذا الاستعمال فهو مقبول مستساغ، ولسعة النظام اللغوي العربي يمكن أن يخرجوه على جعل الواو اعتراضية بين المبتدأ(زيد) والخبر الذي هو جملة يساعد الآخرين، فالقوم ما منعوا كما تزعم، وإنما أجازوا وخرَّجوا التركيب على نحو آخر ،ثم يمكننا القول أيضاً: إن الجملة حالية من المبتدأ على رأي سيبويه المجيز ذلك[2]، فليتك فطنت إلى هذا قبل إيرادك المثال ، لقد عجزت أنت وغيرك عن الإتيان بمثال عجز النحو بأصوله ومعالمه عن "تدبيره" وهذا يؤكد ما ذكرته لك بأن هذا المعمل اللغوي لم يعجز عن استيعاب أي تركيب لغوي قديم أو حديث ، لم توفق هداك الله .

*- وعلى عادتك في تنميق أسلوبك وتزيينه لتوهم القارئ أنك تنثر علماً ،جعلت هدفنا - الذي هو الدفاع عن النظرية ،وترغيب الطلاب فيها - مأخذاً على الكتاب فوصفته بأنه يسير في اتجاه واحد وهو مدح النظرية وعدم ذكر آراء المحدثين المخالفين لها [3]؟ نعمْ، الكتاب يسير في اتجاه واحد للأسباب الآتية :

١- أن الدكتور فلفل لم يفطن حين قرأ عنوان الكتاب مع المقدمة إلى أن الكتاب ليس بحثاً أكاديمياً، وإنما هو كتاب تعليمي غايته كما ذكرنا تأصيل

---

١ - مقالة الدكتور فلفل١١٠٤

٢ - في مثل ذلك يهمنا تخريج ما قبلناه فقط، ولا يهمنا قوة التخريج أو ضعفه ، فهذا من اختصاص أهل الصنعة إذا سُئلوا فيما بعد عن قوة الرأي أو ضعفه. وانظر: المغني، ٨٦٥.

٣ - مقالة الدكتور فلفل ،١٠٩٧

مصطلح العامل عربياً مع بسط تطبيقات النظرية في النحو، ليدرك الطالب مدى دقة هذا النظام ونفعه في التقعيد النحوي، فلو فطنت وأنصفت ما ذكرت هذا الطلب ألبتة.

٢- أني على اعتقاد أن المحدثين لم يقدّموا البديل عنها فما أكثر الردود عليهم [١] لاسيما بدائل الدكتور تمام حسان، وأكتفي هنا بنقل ما ذكره الدكتور بهاء عبد الرحمن الذي اعتنى بالعوامل والقرائن في بحث علمي خاص عنوانه "الموازنة بين نظرية العامل ونظرية تضافر القرائن في الدرس النحوي [٢] قال الدكتور في حديث له حول العامل ومحاولة الدكتور تمام ما نصه :إن الذي يدعو إلى إلغاء مفهوم العامل جاهل بالنحو العربي كائناً من كان ، فالقرائن الأخرى – وهي البديل عند الدكتور تمام كما يقول – الموجودة في الكلام لتعيين المعنى النحوي في التركيب المفيد، لاتتعارض مع مفهوم العامل، وإنما هي منبثقة عن مفهوم العامل، وأضاف الدكتور بهاء قائلاً: أنا لا أتهم الرجل بأنه كان يريد هدم النحو وإنما أقول : إنه لم يفهم نظرية العامل على وجهها وحصرها في مجال ضيق جداً، ومن ثمَّ حكم ببطلانها أو عدم قيامها بتفسير أحوال الكلم في التركيب غفر الله له ولنا ولجميع المسلمين " [٣] فهذا النص يدل على أن غيرنا يتفق معنا أيضاً في أن كلَّ من يحاول النيل من هذه النظرية ، نعده "غير فاقه" لأسرارها المكنونة فيها، ولا يشترط في العالم أن يكون محيطاً بالعلم الذي انتسب إليه ؟ فربما ندّت عنه أشياء؟ حفظت شيئاً وغابت عنك أشياء، والكمال لله، وكلٌّ يُؤخَذُ منه ويُرَدُّ عليه إلا صاحب هذا القبر يادكتور فلفل.

---

١ – ليس من أهداف ردي على الدكتور فلفل الآن أن أستطرد وأذكر الردود على كثير من المحدثين كالدكتور تمام والمخزومي وشوقي ضيف وغيرهم ، فمن أراد فليذهب إلى "الخزانة العالمية " أي "النت" وليطلع على الكثير من الردود و يطلع أيضاً على المؤيدين.

٢ – نشره في مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة –عدد نوفمبر –٢٠١١م وانظر موقع الدكتور بهاء الدين عبد الرحمن – الألوكة

٣ –شبكة الفصيح مناقشات حول الدكتور تمام حسان وتجديد النحو ،٢٠٠٦

٣- لاشك أن العالم المنصف يقول :إن ذكر آراء المحدثين ومناقشتها يلزمه كتاب آخر بل يلزمه دراسات يقوم بها الطلاب في المرحلتين "الماجستير والدكتوراه،لكن الدكتور فلفل يوجب ذكر آراء المحدثين الناقدين للنظرية ؟ ولا تفهمنَّ أني لا أريد ‘اطّلاع الطلاب على آراء الناقدين المحدثين كلًّا، فكل طلابي وإخواني يعلمون أني من المنادين بتأسيس الطلاب في مرحلة الماجستير تراثياً ثم الانطلاق بهم إلى رحاب الدرس الحديث في مرحلة الدكتوراه، ،ليطلعوا على كل دراسات المحدثين وآرائهم التي قد يُظَنُّ بأنها صحيحة مقبولة ،وفي هذا المنهج فوائد من أهمها أن الباحث لن ينصهر ولن يذوب في حمأة الدرس الحديث أو في تهويمات الناقدين للتراث وشطحات المرجفين، ففي منهجنا هذا كل النفع والخير فيما أعتقد لمستقبلنا اللغوي.

إن علماءنا القدماء الأثبات كانوا على اعتقاد أن النحو لايُفهم إلا بفهم هذه النظرية بدليل أنهم طبقوها في كتبهم النحوية فلو كانوا غير مدركين نفعها لنقضوها ، وصيحة ابن مضاء لضعفها لم يبالوا بها ، ولم يفكروا حتى بتأليف كتاب خاص لنقدها .

٤- وبناء على ما طلبه الدكتور فلفلفل يمكننا القول :إن من الواجب على كل نحوي ألف كتاباً في النحو أن يضمنه آراء ابن مضاء ؟!وأن يشير عند كل قاعدة نحوية إلى الخلاف حولها إن وجِدَ ، وهذا يعني من جانب آخر أن ابن مالك وأبا حيان وابن هشام وغيرهم من النحويين قصَّروا في مؤلفاتهم النعليمية حين تحدثوا –مثلا– عن وقوع الخبر شبه جملة ، ولم يشيروا فيه إلى رأي ابن مضاء في تعليق شبه الجملة ؟! وعلينا أن نلومهم لأنهم لم يناقشوا رأيه في باب الاشتغال والتنازع ؟!لقد كان من الواجب عليهم في رأي الدكتور فلفل أن يوردوا رأي ابن مضاء في العلل الثواني والثوالث كلما ذكروا شيئاً فيه بيان لعلة ؟فإغفالهم ذلك له تبعات ليست قليلة ولا هينة ؟! ما شاء الله عنك ياأستاذ فلفل ؟! لم تُصِب ولم تُوفق هداك الله ، ولعلك انتبهت إلى أن هذه القضية – قضية ذكر آراء المحدثين في النظرية – أشرت إليها في آخر الكتاب إشارة الغاية منها أنها موجودة بين المشتغلين في هذه الصنعة وهي

مثار خلاف بينهم ولكني لم أورد أي رأي مع حجته لأي واحد منهم، لأن الغرض من الكتاب هو تفهيم نظرية العامل وآثارها النافعة في النحو العربي[1]، لعلك تدرك بعد هذا كله سبب عدم ذكرنا آراء المحدثين ومناقشتها.

٥- أخيراً لا تجعل من نفسك قاضياً ، تطلب خطة ومنهجاً من المؤلف وفق ما يروق لك، هات أخطاء علمية وقعتْ في الكتاب ،لكي نشكرك على تصويبها أما اللهث وراء أشياء لاتستحق أن تذكر فذا دليل على الإفلاس العلمي، الظاهر من هذه الأباطيل الفارغة مما يفيد.

*- ثم تقول: إن إغفالنا الأشياء – أي إغفالنا آراء المحدثين –لاتعني أنها غير موجودة، ولا تعني أنها ليست صحيحة [2]

والجواب:

هل قلت في كتابي : إنه لايوجد مُحدَثون نقدوا النظرية ؟ فلماذا تتقول علينا الأقاويل؟ نعم ،إني على اعتقاد تام بأن آراءهم ليست متجهة؟ ولا داعي لإشغال الطلاب بهذه الآراء ماداموا في مرحلة التكوين العلمي؟ ومن طلب منك أن تجعل من نفسك قاضياً على خطة الكتاب ومنهج تأليفه؟ لا أحد طلب منك النصيحة ؟ فإن كنت مريداً النفع كما تزعم ،هات ما عندك مما عثرت عليه من أخطاء علمية ارتكبناها في الكتاب ؟ بدل هذه الأراجيف والتخرصات التي لاتفيد طلاب العلم بشيء.

---

١ – ذكرت في هامش الصفحة ٧٧ من كتابنا "نظرية العامل "أنني أفردت رسالة خاصة بعنوان ردود على ابن مضاء ستطبع قريبا بعون الله " ثم ضمنتها كتابي : محاضرات في أصول النحو وقضاياه ، واكتفيت بردود ثلاثة آراء فقط استغرقت مائة صفحة من صفحات الكتاب، فما بالك لو تمت في هذا الكتاب التعليمي مناقشة كل آراء ابن مضاء في العامل ثم أتبعناها بآراء المحدثين لا شك أن ذلك يتطلب كتاباً آخر يُقدّم للمتخصصين وليس للطلاب المبتدئين الذين ربما سمعوا من المدرس شيئاً عنها وعن آراء ناقديها ،أو عرفوها من خلال آثارها التي تمر بهم في قطر الندى وشرح ابن عقيل وأوضح المسالك ،فمنهجنا فهم النظرية بدقة ، ثم لامانع بعد ذلك من الخوض فيما قاله المحدثون فيها ،والدكتور فلفل لم ينتبه إلى ذلك كله فراح يوجب حشد كل شيء، ويتهمنا بالسير في اتجاه واحد وهو الدفاع عن النظرية، خلط في التفكير ؟

٢ – مقالة الدكتور فلفل ،١٠٩٧

*- ذكرت لك من قبل أنك اتهمتنا حين أغفلنا آراء المعارضين للنظرية وسرنا في الطريق التراثي بأننا مصادرون للنظرية وقواعدها [1] ولم نسمح لأحد أن ينقدها

- والجواب :

أن هذا الكلام لايتفوه به منصف! لأن كل قاعدة ذكرناها أحلنا إلى مصادرها ومراجعها ثم أوردنا أمثلة تبين لنا كيف تم توظيفها عند النحاة للترجيح أو للتضعيف ؟ فلماذا فهمت من ذلك أنها مصادرات ؟ هذا تحريف منك أيها الدكتور؟ وسؤالي هل كُتبُ النحويين التعليمية حين لاتذكر كل آراء النحاة حول حكم نحوي هي عندك ضرب من المصادرات العلمية ؟ هل ابن مالك وابن هشام وابن الحاجب وابن عقيل والسيوطي في مؤلفاتهم التعليمية كانوا يصادرون الأحكام ،لأنهم ذكروا القواعد النحوية من غير أن يشيروا في كل قاعدة إلى ما يخالفها؟ فكر معوج؟ وإلى الله المفزع من الجهل إذا توزع ، فكلامك ليس فيه مقنع .

*- وتحت عنوان " هل قواعد النظرية من المسلَّمات"[2] ؟أعدت علينا القول بأني على اعتقاد أن قواعد العامل من المسلَّمات؟ فكأني أقول للناس: يجب أن نقبلها من غير اعتراض؟ هذا تحريف واتهام وسوء فهم؟ لقد قلت في نهاية الكتاب تعرضت النظرية إلى نقد من ابن مضاء ومن قبل بعض المحدثين والحق أن هذا النقد لاداعي له وذلك لأسباب الآتية[3]"

لاشك أن أي قارئ يفهم من دعوتي إلى عدم نقدها سببه ظهور آثارها المفيدة تلك التي ذكرتها بعد ذلك ؟ لقد أوردت لك في التمهيد ما يدل على أن الكتاب للتعليم ،وعنوانه يفيد ذلك! ولو كنتَ فطناً لكلمة "وتطبيق " لأدركت ذلك وعلى كل حال مع وضوح حقيقة الكتاب، تتهمنا أننا نقدم النظرية كأنها

١ - مقالة الدكتور فلفل ،١٠٩٨

٢ - مقالة الدكتور فلفل ،١١٠٤

٣ - نظرية العامل ،٧٧

مصادرات لا نسمح لأحد بنقدها "قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين "وأقنعونا بصواب ماتقولون ،هدانا الله إلى الرشد .

*- ثم حاول الأستاذ فلفل أن يقدم أمثلة زعم أن النحاة اعتسفوا في تخريجها وتكلفوا ،من ذلك قولهم : لايجوز الفصل بأجنبي بين العامل والمعمول، فنقل الأستاذ كلامنا وضمونه :أن (يوم) في قوله تعالى "إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر "لم يعلقوه بالمصدر رجع للفصل بالأجنبي "لقادر " لذلك علقوه بفعل محذوف مدلول عليه بهذا المذكور، والتقدير: إنه على رجعه لقادر يرجعه يوم تبلى السرائر " ثم سكت الدكتور فلفل !ولم يعلق بشيء ؟ [1]لقد عبتنا فأوردت الآية القرآنية للاستدلال على أن ما أوردناه في كتابنا من المسلمات المصادرات ؟وأنا حتى الآن مستغرب جداً من أستاذ جامعي يعتقد أنه قاض على النحو والنحاة لم يقدم تخريجاً – غير الذي ذكرناه – ليس فيه تعسف؟ ويكون بديلاً عما أوردناه ؟! ، ليتك رجعت إلى كتابي التعليمي أيضاً "إعراب الشواهد القرآنية "في القطر أو في الأوضح ،ورجعت إلى المصادر التي ذكرناها في نهاية التخريج لترى ما ذكروه حول تخريج هذا الشاهد ،والمستفاد أنه لم تبين لنا أين الاعتساف؟ هل إذا التزمنا بقواعد باتت مطردة نوصف بالاعتساف؟ لقد أدرجوا ما خرج عن القواعد المطردة إلى ما هو مطرد فهل هذا تكلف؟

والظاهر أن كل تخريجات النحاة لاتعجبك ، تكلفاً منك واعتسافاً !كل مشكلتك هو عدم إدراكك أن النظرية بكل قواعدها هي من النظام اللغوي العربي، وليتك ترجع إلى ما ذكرناه حول "اللهم وضبعاً عليها وذئبا " وتتأمل كيف كان جواب الأعرابي بقوله: أي أرسل ، فهذا المثال يدلك أن تقدير العامل لابد منه ،وأن العربي كان يستشعره في كلامه يعني أن النظرية عربية خالصة، نبعت ونشأت وتطورت في النظام اللغوي العربي، فهي منه وإليه، هداك الله وأرشدك وأبان لك الحق.

---

١ – انظر كتابنا نظرية العامل ،٥٦ ومقالة الدكتور فلفل ،١١٠٤

*– أما المثال الثاني الذي ساقه الدكتور فلفل مريداً منه أن النحاة تكلفوا في تخريجه وتعسفوا ، فهو أن "يوم" في قولنا: زيد اليوم هل أكرمته" لانعلقه بالفعل أكرمته، لأن ما بعد "هل" لايعمل فيما قبلها ، ثم قلتُ: يجوز من باب الاتساع في الظرف أن نعلقه بالفعل "أكرمته"[1] فعلق الدكتور فلفل على ما ذكر من جواز الوجهين بقوله إن هناك اعتسافاً وافتعالاً وارتباك في صياغة الأحكام النحوية ؟ قال بعد ذلك: ولا يخفى ما أفضى إليه تطبيق قاعدة الصدارة هذه من ارتباك في صياغة الحكم النحوي تمثل هنا بمنع المؤلف ما أجازه بعد سطر، ومن اعتساف في تقدير ما يستغني عنه المعنى "[2]

–والجواب على ارتباكك واعتسافك بما يأتي:

١- لايوجد ارتباك ولا اعتساف إلا عند الجاهلين بأسرار هذه الصنعة، فمن جهة الصنعة اطرد أن ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله[3]، فهل الحفاظ على طرد الباب على وتيرة واحدة هو اعتساف؟ وهل محاولة الحفاظ على أنظمة الصنعة التي ضبطت اللسان العربي بعمقه وشموله هو اعتساف؟

٢- تزعم أنني حين أجزت بعد ذلك تعلق "يوم" بالفعل "أكرمته "لأنهم يتسعون في أشباه الجمل، هو ارتباك في صياغة الحكم" [4]والله إني لأعجب من أستاذ في النحو يتحدث بهذه السذاجة العلمية وكأنه لا يعرف النحو ولا يخبره، إن الناشئة من النحاة يخجلون من قول هذا؟! هل حين أجاز النحاة وجهين لمثال وذكروا فيه تخريجين نعدُّ ذلك ارتباكاً في صياغة الحكم؟ وهل مصطلح "الجواز " في النحو العربي هو صورة من صور الارتباك في الأحكام النحوية ؟عجباً أيها الدكتور؟ أليس هذا يقودنا إلى القول: إن نحونا كله ارتباكات قام بها النحاة ، أقول ذلك لأن "الجواز " عندهم كثير كثير؟ هل تريد ان يكون نحونا كله واجباً وحينئذ لا يكون

---

١ – نظرية العامل ،٥٩

٢ – مقالة الدكتور فلفل ،١١٠٥

٣ – شرح كتاب سيبويه للرماني ،٢٧٩

٤ – مقالة الدكتور فلفل ،١١٠٥

ارتباك في صياغة الأحكام النحوية ؟مما وُفّقتَ وما أصبتَ ؟ "وخسر هنالك المبطلون"

والخلاصة أنك أتيت بمثالين لتعكر القواعد العاملية، فلم تأتنا بما ينقد ما ذكرناه من تخريجات، الأمر الذي دلّ على عدم فهم لأسرار النحو وفقهه ؟ ولذا ليس كل من اشتغل بهذا العلم صار عالماً .

*- أما قولك بعد ذلك بأني اكتفيت بعرض القواعد العاملية عرضاً ولم أناقشها، وأنني لم أذكر الردود عليها[1]

فجوابي:

١- أنك غافل عن فكرة أن الكتاب تعليمي ، وهذه هي آفة أباطيلك كلها ، والكتاب التعليمي ليس من أغراضه مناقشة كل رأي يُذكر فيه ، لاسيما حين يكون موضوعه مثار جدل عند بعض من لم يستوعبوا النظرية – فيما أعتقد- وميدان المناقشات هو في البحوث العلمية المتخصصة .على أن المنصف يدرك أننا حين عرضنا تطبيق القاعدة كنا نورد مظاهرها عند النحويين وكيف استثمروها في خلافاتهم[2] فلماذا هذا التعامي أيها الدكتور؟

٢- حين أردنا تأصيل النظرية عرضنا آراءنا وأظهرنا رأينا مع الأدلة التي لم تستوعبها –فيما أحسب –

٣- لماذا لم تقدم لنا الآن ردودك العلمية على القواعد العاملية التي ذكرناها ،والظاهر أنك تظن بأن تعليقك على مثالك "قرأ وفهم زيد" هو مناقشة منك للنحاة !إن أي طالب علم يعلم كل ما ذكرته ، فهو ليس مناقشة للنحاة بل هو مثال أوردته على التنازع ، وخرجت منه إلى القول بأن تقديرهم يهدف إلى تحصين نظرية العامل "[3] أي لم تطرح البديل عما ذكروه ، وقفزت إلى تفسير هذا الباب لتقول هو

---

١ – مقالة الدكتور فلفل ،١١٠٥

٢ – انظر مثلاً القاعدة (٨) والقاعدة (٩) والقاعدة (٢٣) الضمير لايستتر إلا في عامله، والقاعدة (٢٣) إعمال العامل المذكر أولى نت تقدير عامل، والأمثلة في الكتاب كثيرة، وحين عرضت ذلك لم أرد المناقشة بل أريد بيان كيف استثمر النحاة القاعدة في التفسير وفي الترجيح وفي التضعيف ، فليتك تدرك ذلك يادكتور فلفل ؟

٣ – مقالة الدكتور فلفل ،١١٠٢

تحصين للنظرية ، وليكن تحصيناً فأي شيء يضير هذا السلوك؟ لقد آمن النحاة أن هذه النظرية حصن حصين للعربية فماذا عليهم لو حافظوا عليها وحصنوها بسياج متينة ثابتة ، صنعت بالمعمل اللغوي العربي الأصيل؟ والحق ليتك قدمت لنا تخريجات نحوية غير ما ذكرناه تقوية لآرائك الإعلامية التي امتلأ بها كتابك من غير أدلة وربما أن ما رأيناه من أباطيلك هو مبلغ علمك ؟ فنعذرك لكن لاتنقد الناس ورحم الله امرأ عرف قدره؟ وسوف يرى القارئ أن كل ما أورده الدكتور فلفل من نقد نحوي لأمثلتنا مردود، هشيم تذروه الرياح

*- ثم جعل الدكتور فلفل من نفسه مرشداً أخلاقياً محباً للوعظ والإرشاد، وذلك حين أشار تحت عنوان "آفة العلم الهوى" [1] إلى أنني من إعجابي بهذه النظرية قلت: لاداعي لنقدها ،ثم قال "وأزعم أن جُلَّ ما ذكره من أسباب لمنعه انتقاد نظرية العامل فيه نظر، وأكتفي بتناول اثنين "[2]

- الجواب:

١- لماذا اقتصرت على اثنين من الخمسة فقط ؟؟ الظاهر أنك اقتصرت على اثنين عجزاً عن الرد ؟لقد نقدت كتابنا بكونه لم يعرض آراء ناقدي النظرية يعني أنه ناقص وأراك هنا تكتفي برد سببين فقط ؟ أليس هذ نقصاً في ترهاتك ؟ نؤمن ببعض ونكفر ببعض؟ أليس من الأحسن أن تفيدنا وتفيد طلاب العلم فتنقد كل الأسباب والنتائج؟

٢- كان من الواجب عليك ما دمت أستاذاً أن تنتبه إلى أن عرضي الأسباب جاء بأسلوب توجيهي يتفق مع منهج الكتاب التعليمي ،فالأسباب سيقت بإيجاز ولم نتوقف للتفاصيل بدليل أنني كنت أضع في نهاية كلامي نقطاً متتابعة (....) وبعدها أستعمل للاختصار لفظة "إلخ ما زعموا " [3]فالفطن يدرك أن المؤلف لايريد الاتساع والتفصيل ، ثم لو أردته لنقلت نصوص العلماء الذين قالو: إن أصل النظرية لاهوتي أو منطقي أرسطي ، لكني اكتفيت بالإحالة إلى كتبهم في الهامش فذلك يفيد منه

---

١ - مقالة الدكتور فلفل ،١١٠٥

٢ - مقالة الدكتور فلفل ،١١٠٠٥

٣ - نظرية العامل ،٨٠

النابه فيدرك أن المؤلف أراد الإيجاز والإشارة فقط، وعلى الرغم من ذلك أتعبت نفسك في البحث عن أي شيء تنقده في هذه الأسباب وليتك وفقت وأفدت كما سنرى ؟ وليتك صدقت في قولك في نهاية ترهاتك : إن نقدك بعيد عن المواقف الشخصية ؟ [1]كان بإمكانك لو حسُنت النية أن تقول : نتمنى من المؤلف أن يفيدنا بكتاب آخر يقدم فيه آراء الناقدين المحدثين، لو فعلت ذلك لكنت من المنصفين المقسطين؟ هداك الله .

*–اقتصر الدكتور فلفل– كما ذكرنا – على نقد سببين من الأسباب التي قدمتها حول فائدة هذه النظرية، قلت: إن هذه النظرية عربية المنشأ وعربية التطور " [2]فلم ترُق للأستاذ هذه الفكرة، فقال: هل تحولُ عروبة الفكر دون انتقادها ؟ وسكت ![3]

والجواب :

١– أن النقد العلمي المعتمد على الأدلة مقبول، وهو المطلوب لكن نقد المحدثين ومعهم نقدك خلا من النقد النحوي الذي لايمكن رده من قبل التراثيين ، فها أنت أيها الدكتور حاولت أن تنقد بعض الأمثلة فرددنا عليك بما يفيدك ويوضح لك قوة النظام النحوي العربي ،وأظهرنا لك ما يبطل زعمك أي لم تقدم ما يُعدُّ حجة لاتُدفع ودليلاً لا يُردُّ، والدليل كما تعلم إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال ، فلم تستطع أن تقنعنا بتوجيه قدمته لايردُ عليه اعتراض ، كل ما ذكرته هو أن النحاة تعسفوا وتكلفوا وارتبكوا في صياغة أحكامهم لالتزامهم بالنظرية [4]،وهذا شأن كثير من المحدثين ، يتكلمون كلاماً منمقاً مزخرفاً يغش من لايفهم أسرار النحو ولم يسبر أغواره ، وإذا التمست عندهم الأدلة الدامغة والأمثلة الدافعة ، رجعت بخفي حنين صفر اليدين على نحو ما رأيناه عند الدكتور فلفل الآن ، لذلك لا التفات لأقوالهم ولا داعي لضياع الوقت بآرائهم التي لست مقتنعاً بها وبفوائدها .فليس من حقك أن تفرضها علينا . .

---

١ – مقالة الدكتور فلفل ،١١١٣

٢ – نظرية العامل ،٨٠

٣ – مقالة الدكتور فلفل ،١١٠٥

٤ – مقالة الدكتور فلفل ،١١١٠١–١١٠٥

٢-ظن الدكتور فلفل أن ما ذكرناه وراء الرقم (٥) هو من الأسباب التي دفعتنا إلى القول: لا داعي لنقد هذه النظرية، والظاهر أن الدكتور لم يفطن إلى أن عبارة "أن هذه النظرية عربية المنشأ" لاعلاقة لها بعبارتي السابقة التي قلت فيها "لاداعي لنقد النظرية "فعبارة "هذه النظرية عربية المنشأ ...إلخ ليست سبباً عندي يدعو إلى عدم النقد ،بدليل أنني طلبت أيضاً طلباً آخر بعدها مباشرة فقلت " ولا داعي للقول إنها من آثار المنطق أو من الفلسفة اللاهوتية ...الخ ما زعموا " فلو فكّر الدكتور قليلاً لأدرك أن مضمون " هذه النظرية عربية" ليس له صلة بما سبق بل هو كلام جديد يحمل فكرة جديدة تتضمن نتيجة جديدة من نتائج الكتاب، فتعامى الدكتور عن ذلك أو لم ينتبه إلى ذلك ، فاختارها لتكون ميداناً لنقدنا .والذي حصل أن خطأ طباعياً حصل عند الطابع فجعلَها بهذا الرقم فتوهم الدكتور أنها من الأسباب، وما هي منها ،ولكن عين السخط تبدي المساويا، والقضية هينة ويسيرة .وهذا الذي ذكرته الآن هو ما أردته منها، وهو ما حصل لكن خطر ببالي الآن أن أقول لك: لامانع من أن تكون هذه الفكرة – وهي كون النظرية عربية المنشأ – من الأسباب التي تدفع المحبين لتراثهم، إلى الدفاع عنها، فحبُّ العرب والعربية من الديانة، وعدم الدفاع عن تراث الأمة ضرب من العقوق والخيانة .

*- ثم عرض الدكتور للسبب الثاني الذي ذكرتُه وقلتُ فيه :إن هؤلاء الناقدين لم يقدموا البديل عن هذه النظرية " [٢١]فلم ترُق هذه العبارة الدكتور فلفل مع اعتقادي أنه على علم تام بأنهم حقاً لم يقدموا نظرية كاملة بديلاً عن هذه النظرية ، فهي آراء ضعيفة جداً إذا خضعت للنقد العلمي من قبل الفاقهين للتراث ، فما أكثر الردود على إبراهيم أنيس وعباس حسن ومهدي المخزومي وتمام حسان ودمشقية والترزي وغيرهم ، بين يدي الآن رسالة جامعية صنعها الباحث أحمد الزهراني عنوانها: اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين دراسة وتقويم "عرض فيها الكثير من نظريات المحدثين وآرائهم وقام بالرد عليهم، ولولا الخوف من الملل، لسجلت

١ – نظرية العامل ،٧٧

٢ – نظرية العامل ٧٧

لك نتائج الباحث الطويلة التي تؤكد في النهاية أن آراءهم لاتتجه ولاطائل منها [1] ؟فلا تظنن أن هؤلاء المحدثين لم يَرِدْ على آرائهم ومحاولاتهم شيء ،فليس من الواجب عليّ ذكر آراء لاتزال موضع ضعف ونقد واضطراب ؟!أما القواعد العاملية فهي لاتزال ثابتة ،لم تؤثر فيها صيحات المُحدَثين ،وترهات المرجفين !فلم نعثر على أي تعليق من قبل الدكتور فلفل أظهر فيه فساد قاعدة عاملية بأدلة صناعية ، فما رأينا إلا تعليقات مكررة من نحو: التكلف والتعسف ... إلخ ما يرددونه ؟

*– ثم أضاف الدكتور فلفل منافحاً عن منتقدي النظرية قائلاً : ليس من الحكمة أن نمنع الطبيب من تشخيص المرض إن لم يحسن معالجته أليس التشخيص خطوة أساسية من خطوات المعالجة[2]

– الجواب: لا يوجد عندنا – ولله الحمد والمنة – مريض لنحضر له طبيباً إلا في أذهان من هم مرضى من عدم فهمهم للتراث، فلا داعي لجلب الطبيب وإتعابه في التشخيص ، لقد تكفل النحو بكل مكوناته في ضبط اللغة وتنظيمها، فهي ولله الحمد في أحسن حال، وأكمل نظام، وعبارتي المشهورة لا أزال أرددها "لم يعجز هذا المعمل حتى الآن عن أي تركيب لغوي قديم أو حديث ". فليس ثمة مرض ، ولا داعي للمعالجات بالأدوية والأعشاب الضارة .

*– وارتاع الدكتور فلفل من قولي :إن أكثر هؤلاء الناقدين غير فاقهين لفكر النحاة " فقال: أزعم أن في هذا الكلام تقييداً بنكهة الاتهام المطلق ما دامت أكثريته غير محدودة "[3]

– **والجواب :**

التكلفُ في ترهتك واضح جداً ، والتعسف في كلامك ظاهر لا يخفى، كيف يكون كلامي مقيداً ودالاً في الوقت نفسه على اتهام مطلق " هذا تحريف لمضمون كلامي قلت : إن الذين نقدوا لم يقدموا البديل عن هذه النظرية وما

---

١ – والظاهر أنه قام بطبعها أيضاً

٢ – مقالة الدكتور فلفل ١١٠٦

٣ – مقالة الدكتور فلفل ،١١٠٦

قدموه من آراء حول بعض مسائلها لم يُجْدِ نفعاً بل تعرض لردود أفادت أن أكثر هؤلاء الناقدين غير فاقهين لفكر النحاة "[1] فهل يحتوي النص على أي تعميم ، إنه لا يشمل (كل الناقدين) إلا عند من يزوّر الكلام ويحرّفه ، ألم أقرر بكلام واضح على "البعضية " حين قلت "إنها نقدت "من قبل (بعض) المحدثين " فلماذا تُحمّل الكلام ما لا يحتمل ؟! إنني لو أردت التعميم لما عجزت عن القول : إن كل النحاة الناقدين، فافهم وكن دقيقاً يامن تتهمنا بعدم الدقة ، وسواء أفهمت أن هؤلاء كثر أم قلة فهذا لايقدم ولا يؤخر؟ والظاهر أنك لا تفهم البعضية إلا إذا ذكرنا لك أسماءهم التي يعرفها الناشئة عندنا ؟ لا شك أن كلامك هو بنكهة الحقد –عافاك الله –.

والخلاصة أنني لم أعمّم، وحمّلت كلامي أيها الدكتور فلفل مالا يحتمل ، فبئس الفهم ، وبئس الافتراء ،هداك الله .

*– ثم بعد افترائك السابق لجأت إلى تهويل مسألة بدهية وهي أن الناقدين بعضهم على عمق في النحو وفهم له [2] ؟

– **والجواب :**

١– أن عبارتي "أكثر" هؤلاء الناقدين غير فاقهين لفكر النحاة " تفيد الكثرة، لكن هذه الكثرة لاتفيد العموم المطلق، وهي تدل على أن بعضاً منهم غير داخل في الحكم، فالعبارة لا توجب بالضرورة أن عباس حسن وغيره ممن ذكرتهم، هم من غير الفاقهين؟ ولكن هل شهرة عالم ما، تعني أنه أحاط علماً بكل أصول العلم وفروعه؟ وهل تتصور أن العالم يُفتح له كل شيء، وما أُوتيتم من العلم إلا قليلاً"

كم من علماء أكابر في مختلف العلوم الشرعية واللغوية لم يُسلَّم لهم بكل ما قالوه وما ذكروه من آراء ، وهذا أمر واضح فما بالك تستنكر وتنقد لأننا لم نأخذ بآراء هؤلاء المحدثين، ولم نأبه بها ؟إني على اعتقاد أن نقدهم هذه النظرية ليس متجهاً ،

---

١ – نظرية العامل ،٧٧

٢ – مقالة الدكتور فلفل،١١٠٦

فأدلتهم عندي واهية، وحججهم عندي باطلة، وكتابي ليس بحاجة إليها،[1] لقد صنعته وفق خطة تعليمية تؤصل النظرية وتبين آثارها في الخلاف النحوي لأجعل الطالب متمكناً من تراثه من غير تشويش ،والكتاب لله الحمد حقق الهدف ووصل إلى الغاية، والظاهر كما قلت لك لم تجد قضايا علمية للنقد فتخيلت أنك قاض علينا ورحت بغير علم ولا فهم تصدر أوامرك بأن الكتاب يجب أن يكون على كيت وكيت ،ورحت ترسم لنا ما يجب أن يكون عليه الكتاب؟ مع أن الجهة منفكة بيننا ففكرنا ومنهجنا يختلف عن فكرك ومنهجك، ولا شك أنك تعلم يقيناً أن كثيراً من الباحثين نقدوا المحدثين من خلال رسائل علمية معتبرة، ونظرة في "النت " تظهر لك الكثير من عناوين البحوث وأسماء مؤلفيها، يعني أن نظرية العامل هي من ضمن ما تناوله هؤلاء الباحثون فلها أتباع ولها نقاد ،أخذنا بآراء المثنين عليها وتركنا الناقدين لقناعتنا بعدم صواب آرائهم، ولا طائل من ورائها ، فلماذا هذا النقد الذي لا فائدة منه[2].

- لقد ذكر الدكتور فلفل: أنني متحيّز متمسك برأيي ووصف عملي بأن فيه مصادرة لآراء الآخرين ؟ [3]ألا ترى أنك حين تنقدنا لعدم ذكر آراء المحدثين هو

---

١ – سيرى القارئ ما سنورده من آراء الباحثين الذين أكدوا اضطراب هؤلاء الذين يرغب الدكتور فلفل في إيراد نقدهم للنظرية .

٢ –أسوق للقارئ نصين من دراستين علميتين تناولتا جهود المحدثين ،وانتهى الباحثان إلى نتائج لا تشجع أبداً على الأخذ بآراء المحدثين لتدريس الناشئة فهي تضر ولا تنفع ، قال الباحث أحمد الزهراني في نتائج رسالته "اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين "بعد أن عرض نظريات كثير منهم بحججها مع الردود عليها، ما نصه" التجديد في العصر الحديث قد تبنَّى الفصل التاريخي بين حاضر اللغة وماضيها "وأحسب أن هذه النتيجة تكفي للعزوف عن تدريس آراء المحدثين الناقدين ، ففي فصل الماضي عن الحاضر هدم لحضارتنا الثقافية ، وقال الباحث عبد الله الحسين في رسالته القيمة تيسير النحو عند عباس حسن "ما نصه إن الأستاذ عباس حسن لم يستطع، ولن يستطيع هو ولا غيره إلغاء التعليل من النحو؛ لأن النحو كله تعليل، وحسبك أن تعلم أن نظرية العامل في ذاتها تعليل." وفي هذا إشارة إلى أن الباحثين من الطلاب نقدوا كبار المحدثين كعباس حسن وتمام فلماذا تحاول من خلال آراء هؤلاء نقدنا على اعتبار أنهم قامات شامخة كما قلت .

انظر تيسر النحو ٤٦٠ واتجاهات تجديد النحو ٤٢٦–٤٢٧

٣ – مقالة الدكتور فلفل ،١١٠٤

تـدخل فيمـا لاينبغـي التـدخل فيـه ، وهـو دعـوة منـك للإخـلال بمـنهج الكتـاب ووظيفته .يعني هو مصادرة منك لمنهج الكتاب ومادته مع أنه لم يُخلّ بالمنهج الذي وضعه مؤلفه ؟ فلم يَنقصه شيء ولم يفتقر إلى شيء ، فليتك سكت !

٢- لماذا لم تذكر لنا بإيجاز شديد أدلة المحدثين في نقد النظرية ،فالذي أوردتَه صياغات نمطية إنشائية ليس فيها مثال واحد يدل على أن النظرية عاجزة عن تحليله وتوضيحه ؟ إن ابن مضاء حين نقد علّل وفسَّر وأوضح ؟ لكن منْ نقد من المحدثين لم يورد أدلة مقنعة، تجعلنا نقتنع بآرائهم، فكل ماقالوه، يرجع إلى رفضهم التخريجات تلك التي ذكرتها في تعليقاتك وهي "التكلف – إخضاع التراكيب إلى بيت الطاعة – التعسف – هذا التخريج على حساب المعنى – ....إلخ ما نراه من الكلام النظري الدال على عدم فقه دقيق للصنعة ،– فيما أحسب – [١]؟ والذي أحسبه أن الدكتور فلفل غير فاقه الفرق بين المعنى العام من التركيب و"التقديرات النحوية "التي تعد من أصول الصنعة المستنبطة من كلام العرب، فالنحاة يحاولون في التخريج أحياناً الحفاظ على "تقديرات الصنعة " لقناعتهم أن الحفاظ عليها هو الحصن القوي والمدد الذي يمد هذه الصنعة بالقوة التي تؤمن لهذه الصنعة بقاءها لخدمة العربية ؟ فكثير من المحدثين يخلطون بين المعنى المتبادر من العبارة والتخريج النحوي [٢]؟ وهما شيئان قد يلتقيان، وهذه هي الغاية كما قال ابن جني [٣]، وقد يغمض التقدير النحوي ،

---

١ – مقالة الدكتور فلفل ١١٠٢-١١٠٥

٢ – و هذا الخلط ظهر عند الدكتور فلفل حين رمى بعض التخريجات بالافتعال والتعسف !لابد يادكتور من أن تنتبه إلى تقديرات الصنعة فما رأيك حين قالوا :في قوله تعالى ياليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً "إن التقدير : ليت لي كوناً معهم ففوزاً ، طبعاً لايعجبك والله أعلم بل إن الأذن لاتألفه، وكم هي التقديرات النحوية التي لايألفها المرء الآن لكن عدم إلفه لايدل على تكلفها وتعسف صانعيها ، ومن ثم رفضها فهذه صنعة كغيرها من الصنائع قد تتطلب مزيجاً تتقززالنفس منه كأن ترى مثلاً الكيميائي أوالصيدلي يمزج عدداً من المراهم بعضها ببعض ، فتشم رائحة كريهة من الخلطة أو ترى منظراً كريهاً بشعاً ، لكن بعد الانتهاء من إجراء الطبخة سوف تراها جميلة بألوانها الزاهية وربما أضاف عليها ما يجعل رائحتها زاكية ،وربما أضاف إليها ما يجعل طعمها مستساغاً ، فلتفهم صنعتنا بهذا التمثيل ولا داعي للتهويل ومن ثم التخريب لعدم فهم الصنعة .

٣ – انظر الخصائص ،١/٢٨٤-٣/٢٥٦

ويحتاج إلى الاستعانة بأكثر من أصل ليستقيم أمره ، وشرح ذلك يطول كما تعلم ،لكن إشارتي هذه فيها لمن أراد الفهم مقنع ،والأمر عندي هو ما قلت لك ليس من حقك النقد من غير أدلة تقنعنا بها ، هداك الله .وقولي واضح لالبس فيه : لم يعجز النحو بأصوله وفروعه ومعالمه عن تدبير أي تركيب لغوي ،فلماذا نحاول هدم ما ثبتت فائدته وأينعت ثماره ؟ ولا أرغب الآن في سرد ما لدينا من كلام في هذا الشأن، فما ذكرناه إشارة ،ورب إشارة أبلغ عند أهل النهى من الصفحات الكثيرة.

٣- لقد نقلت لك يا دكتور فلفل من قبل ما قاله الدكتور بهاء عبد الرحمن في الدكتور تمام حسان ،فارجع إليه وارجع إلى "الخزانة العالمية "النت " واقرأ ما كتبه الباحثون في نقد الدكتور تمام فلا تظنن أن الدكتور لم يُنتقد ، إن الرجل رحمه الله له أتباعه وله ناقدون، ولكل وجهة، ووجهتنا عدم التوقف عند آرائه قبل تمكين الطالب من التراث.

- أما عباس حسن ،فأنقل لك ما يفيد أن له رأيين ، قال الباحث عبد الله الحسين في نتائجه " أظهرت الدراسة تباين موقف الأستاذ عباس حسن من نظرية العامل في كتابيه (النحو الوافي) و (اللغة والنحو)، حيث أشار في الكتاب الأول إلى قلة عيوب هذه النظرية، وإلى أنها تيسر تعلم النحو، في حين ذهب في كتابه الثاني إلى أنها سبب في تعقيد النحو وتعسير تعلمه، وإلى أن آثارها وعيوبها كثيرة أفسدت النحو، مما يؤكد لنا أن الدعوة إلى تجديد النحو لم تكن ناتجة عن اعتقاد راسخ بأهمية هذا التجديد في تيسير النحو. [١] والمتأمل في هذه النتيجة يستخلص أن عباس حسن مضطرب في آرائه، والذي حصل أنني اعتمدت على النحو الوافي وذهبت أنت إلى كتابه الثاني اللغة والنحو بين القديم والحديث ،على كل حال الأمر بسيط ولا يحتاج إلى هذا العويل ،لقد اقتصرنا على رأي واحد له يتفق مع خطة الكتاب وغاياته، ولاتخف سنعيد سيرتها الأولى سوف نحذف اسمه مع الدكتور شوقي ضيف وأضع مكانهما

١ – تيسير النحو ٤٦٠

الدكتور عبده الراجحي ورمضان عبد التواب فهما من مناصري النظرية ونشكرك على هذه الملحوظة التي وُفّقت فيها من بين كل ترهاتك وأباطيلك. [1]

- أما شوقي ضيف فعلى عادتك تحاول أن تهوّل مالا يحتاج إلى تهويل، وصنعت من القضية التي يمكن التعبير عنها بجملة جعلتها صفحة للعويل والتهويل والصراخ، كان بإمكانك أن تقول: إن الرجل له رأي آخر في نظرية العامل سجله في كتابه تجديد النحو، حيث أيد فيه ابن مضاء، أما في كتابه المدارس النحوية فكان متحمساً للنظرية ،لكن لكونك مفلساً وبحاجة إلى مادة علمية تسوّد بها صفحات النقد جعلت من ذلك مشكلة المشاكل؟ والجواب:

– نظرت الآن وأنا أكتب لك هذه الردود في "النت" الخزانة العالمية " فوجدت بحثاً نشره الباحث محمد باقر حسيني في مجلة جامعة أهل البيت عنوانه "دراسة نقدية في تطور فكرة التجديد في النحو العربي عند شوقي ضيف" ففي هذا البحث ما يَرِدُ عليك، ويؤكد أن شوقي ضيف كان في كتابه "المدارس النحوية" من المتحمسين للنظرية كما ذكرنا في كتابنا ، فذِكْرنا له ضمن المؤيدين ليس غلطاً بل له حقيقة رأي في الثناء على النظرية مثله مثل عباس حسن ؟ وذكر الباحث الباقر أن شوقي ضيف غير رأيه في كتابه تجديد النحو، وحكم الباحث على الرجل بالاضطراب في الرأي، فقولك: إن من الراجح أن الدكتور شوقي ضيف ليس من المتحمسين للنظرية ولا من المشجعين على تبنيها" [2]ليس فيه دقة ولا تفتيش دقيق لمعرفة آراء شوقي ضيف، وكان من الواجب عليك أن تقول ورد له رأيان كما طلبت منا ،قال صاحب

---

١ – ما أكثر الباحثين الذي يعتمدون رأياً لنحوي ويتركون رأيه الثاني ،والظاهرة واضحة شائعة ،وحين كنت أكتب هذا الرد على الدكتور فلفل وقفت على رسالة – أنسيتها الآن – ذكر فيها الباحث أن الدكتور عبده الراجحي ، ورمضان عبد التواب من الذين أيدوا نظرية العامل ، وبعد رجوعي إلى كتابه فقه اللغة ١٥٩طبعة ١٩٧٤،دار النهضة ،بيروت وجدت نصاً مطولا في الثناء على النظرية مع إشارة في الهامش ذكر فيها أن من المؤيدين عباس حسن وأحال إلى النحو الوافي أيضاً فظاهرة الاعتماد على رأي من رأيين لنحوي له رأيان واضحة قديما وحديثا ، والأولى إيراد الرأيين أو إغفال الرجل ورأيه ، ونحن لانماري بالباطل ولا نتكلف ونزور كما رأينا عند الدكتور فلفل في ترهاته

٢ – مقالة الدكتور فلفل ،١١٠٩

البحث المتخصص عن كتاب تيسير النحو الذي أغفلتَ النقلَ عنه لأنه لايؤيدك في دعواك " ويكشف في هذا الكتاب – تيسير النحو – عن سر تراجعه عن إلغاء نظرية العامل عندما يتكلم عن إبراهيم مصطفى، ويقول: بأن أسلوبه –أي أسلوب إبراهيم مصطفى –لم يعد فيه مفعول به ومفعول له ومفعول مطلق واستثناء وحال وغيرها من أبواب النحو، وهذا الإلغاء يضيع على الناشئة معرفة وظائف هذه الكلمات في الصياغة العربية ، مما قد يُحدث بلبلة في تصورها لأساليبها ،وأضاف الباحث قائلاً " وهذا يفسر لنا ضمنياً مراجعة شوقي ضيف لأفكاره وتنازله عن إلغاء نظرية العامل " فما رأيك أيها الأستاذ أليس هذا النص واضحاً مفيداً أنه يؤيد نظرية العامل ؟ ثم قال : يرى شوقي ضيف أنه ليس بوسع العرب أن يحاربوا ماضيهم ونحوهم القديم من الأساس لأنها تجربة سيكون لها عواقب مأساوية على الأدب العربي إن فشلت، كما أنها تُواجَه بالرد من قبل العلماء والناس وقد يمس إلغاء نظرية العامل وظائف الكثير من أبواب النحو، ويجعل بذلك الكثيرين لايميزون بين الأساليب الدقيقة للغة العربية " وأنهى الباحث بحثه بالقول تحت عنوان النتيجة ما نصه: كان الدكتور شوقي ضيف متخبطاً في مدى قبول أو رفض كل القديم والجديد، إذ نراه يحاول إلغاء نظرية العامل بتحقيقه لكتاب الرد على النحاة وهجومه على المدرسة البصرية في النحو، ثم دفاعه في كتابه المدارس النحوية وإطراؤه وثناؤه عليها، إن شوقي ضيف – رحمه الله– يمثل صراع الشخص مع نفسه لتخبطه بكيفية معاملة القديم أو الجديد، وكيفية التوفيق بينهما[1] والمهم أن شوقي ضيف أثنى على النظرية في مرحلة من مراحل حياته العلمية، وهي مرحلة كتاب " المدارس النحوية " وتراجع عنها فيما بعد فتصريحك أن "الراجح "عدم حماسه للنظرية وأنه ليس من المشجعين عليها [2]ليس دقيقاً لقد مدحها في موضع وذمها في موضع آخر كما ذكر الباحث، ومثل ذلك عباس حسن، وكان من الممكن أن تشير بسطر واحد إلى أن الاثنين لهما رأيان، وتحيل إلى مرجعيهما ،ولأنك مفلس جعلت هذا الامر يستغرق عندك أربع صفحات من الصفحة ١١٠٦إلى الصفحة ١١١٠وملأتها

١ – يرجع إلى موقع جامعة آل البيت – مجلة الجامعة

٢ – مقالة الدكتور فلفل،١١٠٩

بالكلام الفارغ، ولتعلم أننا لو حذفنا اسم عباس حسن وشوقي ضيف من قائمة المثنين على النظرية ،لأن لهما رأيين في نظرية العامل- لما أثر ذلك على هدف الكتاب وخطته وقيمته ؟فما أكثر المؤيدين لنظرية العامل كالدكتور رمضان عبد التواب والدكتور عبده الراجحي ، وكلٌّ منهما من الفاقهين للنحو القديم ومن المتمكنين من الدرس الحديث لذا سأسجل اسمهما بدل عباس حسن وشوقي ضيف في الطبعة القادمة. فلا تخف سنعيد سيرتها الأولى.

أخيراً هل تظن أننا لو ذكرنا اضطراب عباس حسن وشوقي ضيف في أحكامهما على نظرية العامل لكان في ذلك إفادة لكتاب أسسه صاحبه للتعليم؟ وإفادة للطلاب الناشئين؟ لو ذكرنا لوقعنا فيما لا نريد الوقوع فيه وهو تغيير اتجاه الكتاب من كتاب تعليمي إلى بحث علمي للمتخصصين ،وإني لعلى يقين أنني لو ذكرت الرأيين، فسوف تقول :لماذا وسع الدكتور كتابه بهذه الآراء؟ فمثلك لايعجبه شيء لكشحه !

*- ذكر الدكتور فلفل معلقاً على قولي: لاداعي لنقد النظرية "أنني اعتمدت على حجج لا تصمد إذا ما نوقشت بمنطق الموضوعية والتفكير النقدي البناء . [1]

- والجواب:

ليتك وُفّقت في أي شيء ذكرته في هذه الترهات ، لم تورد نقداً أو تعليقاً على مثال علمي سقناه أو حجة عرضناها إلا رددنا عليك ،وأظهرنا لك وجه الخطأ الذي ارتكبته، وسوف يطلع القارئ بعد قليل على مزيد من ردودنا على ما ذكره الدكتور فلفل من تعليق حول بعض الأمثلة التي ذكرناها، وسوف يتأكد عند القارئ أيضاً أن حججنا قوية متينة ثابتة راسخة بدليل أنك لم تورد اعتراضاً على أي شيء ذكرناه إلا جاء هشاً لايحتمل الفرك ،وليت الدكتور فلفل قدم نقداً علمياً يستفاد منه، سواء فيما يخص تعريف النظرية ،أو قواعدها ،فالذي رأيته رصف كلام مع تأنيقه وتزيينه بلغة ظاهرها علم لكن عند التحقيق تدل على سوء فهم أدى إلى أباطيل وأحكام لا قيمة لها ؟ فلنذهب إلى الأمثلة التي ذكرتها لنقف على اجتهاداتك الفاسدة وآرائك الكاسدة. ويتأكد القارئ أن الدكتور لم يستطع تعكير ما ذكرناه من حجج والأدلة.

---

١ - مقالة الدكتور فلفل ،١٠٩٨

*- ذكر الدكتور تحت عنوان الافتقار إلى الدقة العلمية "[1]

أن الكتاب افتقر أحياناً إلى الدقة العلمية في استعمال المصطلحات كقولي: إن النحاة بعد أن تم لهم الاستقراء"[2]" فلم تعجبه العبارة لاعتقاده أن العلوم لاسيما اللغوية تقوم على استقراء ناقص. وقال: قد تُوهم – عبارتي السابقة – بأنهم بنوا قواعدهم على استقراء تام مع أن العلوم الإنسانية تقوم على استقراء ناقص"[3].

- **والجواب:**

أن المفهوم من الاستقراء التام هو النظر فيما اجتمع عندهم من السماع، والمعلوم أن الكثير منه ضاع ، لكن القوم قعّدوا على ما انتهى إليهم من هذا السماع، فالمُستقرَأُ هو هذا الذي جمعوه وصار لديهم هو المادة التي تُستقى منها القواعد ،فبالنظر إليه من جهة أنهم درسوه بدقة ولم يغفلوا عن أي شيء منه ، يُعدُّ ذلك استقراء تاماً، وحديثك يُفهم منه أن استقراءهم لا يُعدُّ تاماً نظراً إلى أنه لم يصل إلينا كل مسموع منهم ،وهذا كلام نظري نقبله في تعريف أي استقراء على وجه العموم، أما في هذه الصنعة – بعد اطلاعنا على الواقع اللغوي العربي وسيرته التاريخية مع الانتباه إلى العُرف العام للمصطلح – فإطلاق مصطلح الاستقراء التام نعني به أن استقراءهم لما اجتمع عندهم كان تاماً، فحين قال ابن عصفور في تعريف النحو: إنه علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"[4]أي ما اجتمع عندهم من كلام العرب ، وإن لم نفهم المصطلح على هذا النحو فمعنى ذلك أننا لم نفهم حقيقة استقرائهم بدقة، ولا يغيب عن بالنا قول الشافعي الذي ذكرته لك سابقاً "لا يحيط به –أي باللسان العربي – إلا نبي " [5] وأنا أعجب من رجل "أستاذ " عجز عن فهم العبارة، وراح يتيه في أوهامه، ويسرح مع ترهاته .

---

١ – مقالة الدكتور فلفل ،١١١٠

٢ – نظرية العامل ،١٠

٣ – مقالة الدكتور فلفل ،١١١٠

٤ – المقرب ٤٥

٥ – الرسالة ،٢٤

*- وتابع الدكتور فلفل ترهاته في التدليل على أن الكتاب يفتقر إلى الدقة فرأى:

١- أن إعرابنا لجملة " لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما "في قول الشاعر:

إن الذين قتلتُم أمسِ سيدَهم لاتحسَبوا ليلَهم عن ليلكم ناما

هي في محل نصب مقول القول، والتقدير بناء على ذلك: إن الذين قتلتم أمس سيدهم مقول فيهم: لا تحسبوا ... إلخ، لم يرض الدكتور فلفل بهذا الإعراب، وقال: إن الراجح أن يكون إعرابها نائب فاعل، لأن المقدر اسم مفعول لا اسم فاعل "[١] قلت في نفسي بعد قراءتي لتوجيهه ليته ما نقد ولا كتب، لأن كل الذين درسوا النحو- وهو مدرس له في جامعة حماة - يعلم أن هناك خلافاً شديداً في وقوع الجملة فاعلاً أو نائب فاعل أو مبتدأ ،وقد أسهب النحاة فيه [٢]، ولست أدري لماذا قلت "الراجح" مع أنك تعلم أن الرجحان لايقال إلا بعد أن تقدم أدلة المانعين وردود المجيزين ثم بعد ذلك هات رأيك ؟ هذا هو المنهج العلمي ،وهذه هي الدقة في إطلاق الأحكام تلك التي تنقدنا فيها أيها الأستاذ نسيت نفسك فوقعت فيما تنقد فيه الآخرين وهو عدم الدقة، لو قلت: يجوز الوجهان لكان أدلَّ على الفهم الصحيح، هل تعلم أن الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في هامش أوضح المسالك[٣] أعرب جملة شبيهة بما نحن فيه وهي "هل رأيت الذئب قط من قول الراجز: جاؤوا بمذق هل رأيت الذب قط مقولاً للقول المقدر قال: إن جملة الاستفهام مفعول به قد حذف عامله ،وهذا العامل المحذوف هو الذي يقع نعتاً وأصل الكلام: جاؤوا بمذق مقول عند رؤيته هل رأيت الذئب قط " ثم تبعه في ذلك شيخك الأستاذ الأنطاكي رحمه الله، قال في إعرابه للرجز السالف :فإن وقع في الكلام جملة طلبية ظاهرها أنها نعت لنكرة فليس الأمر كذلك وإنما هي مقولة لقول محذوف، وهذا القول هو النعت، وساق الرجز وفي الإعراب التفصيلي قال: "جملة هل رأيت مقول لقول محذوف هو

---

١ - ١١١١

٢ - انظر إعراب الجمل وأشباه الجمل ، للدكتور فخر الدين قباوة ١٥٦ ففيه عرض للخلاف مع ذكره لمصادره في الهامش .

٣ - ٣١٠/٣

نعت للمذق[1] فهل تصفهما بهذا الإعراب أنهما غير دقيقين كما تزعم ؟ وعلينا أن نرشدك بأن لاتتسرع بالأحكام فآفة العلم التسرع والعُجب ، وعلامة الحمق اللف والدوران واللهث وراء ما يمكن أن نكثر فيه الصفحات ونسودها بترهات، لو قلت يجوز ثلاثة أوجه فيها: مقول القول أو تفسيرية أو نائب فاعل لكنت أفدت بذلك ،أما قولك "الراجح" فليس بدقيق ويلزمك الدليل ؟ فتراجيحك مراجيح .

*-أما المثال الثاني الذي جعله الدكتور مثالاً لعدم الدقة في استعمال المصطلحات فهو – كما فهم الأستاذ – أن العامل يجب أن يظهر أثره، فكيف نطلق مصطلح "العامل" على ماهو مهمل ؟ قال : يحدثنا المؤلف عن ضرب من العوامل المهملة التي ليس لها أثر إعرابي في آخر الكلمة، وكأن الدكتور الخوام يقول بوجود العامل المهمل الذي مثل له بحرفي الاستفهام هل والهمزة[2] والدكتور فلفل يستنكر ذلك!

والجواب نقدم له بمقدمات نذكرك بها لعلها تفتح المغاليق فأقول :

١- لعل الدكتور فلفل متجاهل وليس بجاهل ،لأنه يثير مشكلة لا أحد يفيد من إثارتها لبداهتها ،فهو لاشك مرَّ على قول السهيلي في الأشباه "أصل الحروف أن تكون عاملة [3]، يعني أنها إذا لم تعمل لمانع فهي تُهمل ،ومن ثمّ يُطلق عليها حروف عاملة بالنظر إلى الأصل ،ومهملة بالنظر للمانع الذي منعها من العمل، وذلك نحو: هل والهمزة ، فتريث ياهذا في نقدك وأحكامك! فإذا لم تتجاهل في هذه المسألة فذا يعني أنك غير فاهم لنظرية العامل، ألم تُدرّس الطلاب أن قولنا "زيد علمت فاضل ،يجوز إعمال العامل وإهماله لتوسطه، والإعمال أولى، وأن قولنا :زيد فاضل علمت فالإهمال أولى؟ ومرَّ بك مادمت مدرساً قول ابن هشام في الأوضح عن "ليت" بأن "ما" إذا دخلت عليها "يجوز إعمالها وإهمالها" [4] فمصطلح إهمالِ عاملٍ ما ، مشهور مستعمل .

---

١ – المحيط ١٢٨/٢

٢ – مقالة الدكتور فلفل ،١١١١-١١١٢

٣ – الأشباه ٥٢٦/١

٤ – أوضح المسالك ،١٣٤٩

٢- ثم ألم تعلم أن العامل قد يعمل محلاً أيضاًكما في نحو قولنا " علمت لزيد فاضل، فالجملة سدت مسد مفعولي علم، أي لقد عمل العامل محلا؟ فلِمَ نستغرب إن قلنا :إنه يعمل معنى أيضاًكما هو الشأن في هل والهمزة إذ لم يعملا لفظا وعملا معنى؟ والمعنى هو الغرض من التركيب، وهو وظيفة لاتنفك عن عمله في اللفظ .

٣- لقد تحدث النحاة كثيراً حول إهمال عمل الهمزة وهل ،بعد تقريرهم أن الأصل في الحروف الإعمال[١]، وعللوا ذلك بعدم الاختصاص ، فماذا ينبني على قولنا: إنه لعدم اختصاصهما أُهملا عن العمل لفظاً لكنهما أثّرا معنىً فجعلا الجملة إنشائية بعد أن كانت خبرية ، لم تبين لنا وجه منعك هذا بدليل؟ لو نظرت في الأشباه لوجدت السيوطي ينقل عن السهيلي علل عدم عملهما لفظاً؟ [٢] وقال ابن يعيش أيضاً موضحاً أن عدم إعمالهما هو لعدم اختصاصهما، وبين أنهما أثرا في الجملة حين غيَّرا المعنى من الخبر إلى الإنشاء، قال: وهذان الحرفان يدخلان تارةعلى الأسماء وتارة على الأفعال، وذلك قولك: في الاسم: أزيد قائم، وفي الفعل: أقام زيد، وتقول: هل زيد قائم، وهل قام زيد، ولدخولهما على الأسماء والأفعال وعدم اختصاصهما بأحدهما لم يجز أن يعملا في (لفظ) أحد القبيلين بل إذا دخلا على جملة خبرية (غيَّرا) معناها إلى الاستفهام ونقلاها عن الخبرية [٣] وسؤالي أليس لفظ "غير" يفيد التبدل، فإذا كان العامل حين يؤثر يغير الحركة إلى حركة جديدة ، فما المانع من أن نقول عن تغير الجملة من خبرية إلى إنشائية أنها تبدلت وتغيرت بسبب عدم عمل الحرف قبلها وإهماله ؟ألم يستعمل الغلاييني في تعريف العامل لفظة "التغير " وذلك حين قال :إن العامل هو ما يحدث (تغيراً) في غيره " [٤] فقول النحاة وابن يعيش "غيَّرا" معنى الجملة يمكن تفسيره بأن العامل عمل معنىً، ولم يعمل لفظاً، ولنفترض أن باحثاً عبَّر عن

---

١ الأشباه ٥٢٦/١

٢ – الأشباه ٥٢٧/١

٣ – شرح المفصل ١٥٠/٨

٤ – نظرية العامل ٢٢ والجامع ٢٧٤/٣

هذا الفهم بما سجلناه؟ فما الذي يرِدُ عليه؟ كان من الواجب عليك أن تورد دليلاً علمياً يفيد أنه لا يجوز استعمال هذا المصطلح، وتبين ما يرد عليه؟ لم تورد شيئا سوى استنكار استعمالنا لمصطلح "العوامل المهملة"؟ مع أن المبتدئين يدركونه فكيف بالمتخصصين؟

٤- ثم لماذا هذا الاستغراب والإنكار وقد علمت من قراءتك لكتابنا أن العامل كما قال عباس حسن: هو ما يؤثر في اللفظ تأثيراً ينشأ عنه علامة إعرابية ترمز إلى "معنى خاص " كالفاعلية أو المفعولية أو غيرهما[١] فغاية العامل في نهاية أمره هو الوصول إلى بيان "معان" يعني لم خرج الأمر عن فكرة "المعاني" ففكرة عمل العامل في المعنى هي من أهم وظائفه، وهذا ما عبر عنه الجرجاني بقوله "إن النظم ليس سوى تعليق الكلمة بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض"[٢] وإلى وظيفة العامل في المعنى أشار الأنباري إليه بقوله: إن هذه الأفعال وإن لم تكن مؤثرة إلا أن لها تعلقاً بما عملت فيه، ألا ترى أن قولك: ظننت يدل على الظن، والظن يتعلق بمظنون [٣] ولا ريب أنه لا يكون "التعليق" بين المعاني بلا معلّق؟ وما هو هذا المعلّق؟ إنه العامل ليس غير، إذن إن فكرة أثر العامل في "المعنى" حاضرة واضحة، فلماذا يستنكر الدكتور فلفل حين قلنا: إن الهمزة وهل عملا معنىً حين غيرا الجملة من الخبرية إلى الإنشائية؟ فأطلقنا على عدم عملهما مصطلح العوامل المهملة؟ فالدكتور فلفل متعسف في حكمه، ومفرط في ترهته، يسهل عليه تخطئة الناس لعدم إدراكه مرامي الكلام وأغراضه، ولا أدلة لديه يدعم بها أحكامه الهشة وأباطيله الخاطئة، وعلى كل حال ليس االغرض الآن ذكر وشرح كل ما يتعلق بهذه القضية فلعل فيما أشرنا إليه غناء! هداك الله، ولننتقل إلى ما يتصل بهذه الترهة ،وهو الحديث عن ابن السراج والعوامل المهملة أيضاً.

---

١ – نظرية العامل ٢٢ والنحو الوافي ٧٥/١

٢ – دلائل الإعجاز ٤ وكتابنا نظرية العامل ،١١

٣ – أسرار العربية ١٥١

*– بعد أن عرضتُ ما يفيد أن النظرية منشؤها عربي، حاولت تبيان تطور النظرية من خلال بعض النصوص التي استقيناها من سيبويه والمبرد ثم قلت: وما إن نصل إلى ابن السراج حتى نرى النظرية واضحة المعالم تماماً فها هو – أي ابن السراج – يعنون للعامل بعناوين خاصة، يذكر فيها العوامل العاملة وغير العاملة " [1]فتعال معنا أيها الدكتور لندقق فيما ذكرناه ليظهر افتراؤك :

– قلت في الكتاب: فها هو يُعَنون للعامل بعناوين خاصة "[2]،يعني أننا ما كنا نراها عند سيبويه والمبرد ، ففي الجزء الأول الصفحة ٥١ وضع ابن السراج العنوان الآتي (ذكر العوامل) فرحت متبجحاً تقول إنه "عنوان مجمل " [3]مع أنك تعلم أن الرجل ذكر تحت العنوان مباشرة تفصيلاً يدل على أن العنوان ليس بمجمل كما تزعم قال "ذكر العوامل من الكلم الثلاثة، الاسم والفعل والحرف وما يعمل منها "[4] والمحقق فيما يبدو هو الذي قسم العنوان هذا التقسيم ولا شك أن هذا العوان متكامل لأن الجار والمجرور متعلقان بخبر المبتدأ "ذكر " فهل هذا العنوان بكماله وتمامه مجمل غير مفصل كما تزعم؟ أم على قلوب أقفالها، والغريب في أمرك أنك ذكرت بأن ابن السراج ذكر تحت هذا العنوان عوامل الأفعال والأسماء والحروف، واستغرق ذلك من الصفحة ٥١ إلى الصفحة ٥٧ أي ست صفحات؟ فهل تتوقع في العنوان أن يذكر ابن غير ما ذكره ؟ وكيف يكون العنوان مفصلاً أكثر مما فصله ابن السراج ؟هل نسيت يادكتور أنه "عنوان" ؟

– والحق أن إيجاز العنوان أو تفصيله لايعنيني، وإنما الذي أريد الوصول إليه هو أن ابن السراج عنون بعنوان خاص للعامل ، أما سيبويه والمبرد فلم نجد عندهما– فيما أعلم – عناوين خاصة فيها ذكر واضح للفظة العوامل ،ولم يفردا مبحثاً خاصاً في كتابيهما عن العامل كما صنع ابن السراج نعمْ

---

١ – نظرية العامل ،٢١

٢ – نظرية العامل ،٢١

٣ – مقالة الدكتور فلفل ،١١١٢

٤ – نظرية العامل ٢١ وانظر الأصول ٥١/١

لقد عبّرا عن العامل وأثره بتعابير أخرى لكن لم يهتما بكتابة عنوان واضح كما فعل ابن السراج؟ بعد هذا أليس نقدك فارغاً ، واتهامك تكلفاً وكل ذلك دل على عدم دقتك؟

– أما قولك: ليس في كلام ابن السراج أية إشارة إلى ما يوهم به كلام الدكتور الخوام من أن في النحو عوامل عاملة وعوامل مهملة [1]؟ فقول ما أظنه يصدر من دكتور في اللغة العربية.

– **والجواب ذو شقين:**

أ– الأول: لقد أشار ابن السراج إلى العوامل المهملة في نهاية عنوانه وذلك بقوله "وما لا يعمل منها " أليس عدم عملها يدل على إهمالها؟ وأشار إليه أيضاً حين تحدث عن التقديم والتأخير فقال: وأما الحروف التي تدخل على الأفعال فلا تتقدم فيها الأسماء وهي على ضربين: حروف عوامل وحروف غير عوامل [2]وقال في موضع آخر "هذه الحروف – أي التي تكون صدور كلام – عاملة كانت أو غير عاملة فلا يجوز أن يقدم ما بعدها على ما قبلها نحو ألف الاستفهام [3]فهل يوجد أحد تعاطى شيئاً من النحو يتبادر إلى ذهنه أن عبارة "أو غير عاملة "لاتدل ولا تفيد غير ما عبرنا عنه وهو أنها عوامل مهملة ،فإما أنك لم تفهم معنى الجملة ،وإما أنك تعاميت فما ذنبي ؟ أمرك عجيب في عدم الفهم ؟ نسأل الله أن يشفيك!؟ لقد اعترفت أنت في أباطيلك بأن ابن السراج فصَّل بعد عنوانه "ذكر العوامل "فذكر الأفعال العاملة والأسماء العاملة والحروف العاملة – ثم قال: "والقسم الثالث من الحروف ما يدخل على الأسماء وعلى الأفعال، فلم تختص به الأسماء دون الأفعال، ولا الأفعال دون الأسماء، وما كان من الحروف بهذه الصفة فلا يعمل في اسم ولا فعل نحو :ألف الاستفهام ...ثم قال أيضاً " وكذلك "ما" إذا نفيت بها في لغة من لم يشبهها بليس فإنه يدخلها على الاسم والفعل ولا

---

١ – مقالة الدكتور فلفل ،١١١٣

٢ – الأصول ،٢٣١/١

٣ – الأصول ،٢٣٤/١

يعملها " [1] فهل ثمة نص أوضح من هذا النص نتبين منه أن الرجل يتكلم عن الحروف المهملة؟ ألا يستفاد من كلام الرجل كله أنه يتحدث عن حروف كان يجب أن تعمل لكنها أهملت ،فلو قلنا عنها بأنها مهملة ، فما الذي يردُ على ذلك؟ أبعد كل هذا الإيضاح والإشارات عند ابن السراج تقول مفترياً :إن ابن السراج بريء من ذكر ذلك! أليس الافتراء من العيب عندك؟

– وكأني بك تقول: لا داعي للقول إن هناك عوامل مهملة لأنها تتناقض مع تعريف العامل؟

والجواب:

حفظت شيئاً وغابت عنك أشياء ، لقد تحدث النحاة عن العوامل المهملة، حديثاً واضحاً بينوا فيه سبب عدم عملها أي سبب إهمالها [2]

وربما تزعم وتقول :إن مرادك أن ابن السراج لم يستعمل عبارة "العوامل المهملة "بنصها وحروفها أبداً في الموضع الذي أحلنا القارئ إليه في كتابنا؟

أقول:

إن كان مرادك ذلك فهذا دليل على أن ليس عندك أثارة من الأفق العلمي الواجب تحققه عند الباحثين ،لأن أهل العلم دائماً يرددون عبارة "لا مشاحة في الاصطلاح "، فسواء استعمل ابن السراج اللفظة بعينها أم لم يستعملها، فالأمرفي النهاية واحد فهي عوامل غير عاملة أي عوامل مهملة فما الفرق بين التركيبين ؟وأي حوب أو إثم يلحق بنا حين استعملنا مصطلح العوامل المهملة بدل العوامل غير العاملة بعد إدراكنا سبب إهمالها؟ أعود وأكرر عليك لم تذكر لنا ما يَرِدُ علينا في هذا الاستعمال، ثم هل هذا دليل على عدم الدقة عندنا ،لأننا ذكرنا ما يفيد معناها نفسه دون التقيد بلفظها؟ وهل تستحق هذه الترهة أن تذكرها في نقد كتاب؟ إن طلاب العلم الناشئين يعلمون بوجود عوامل مهملة، ولا يفكرون بما تفكر فيه أيها الدكتور فلفل –هداك الله –

---

١ – الأصول ٥٥/١

٢ – راجع الأشباه والنظائر ٥٢١/١ واطلع على كثير من النصوص المبينة سبب إهمال عمل بعض الحروف.

ب- أما الشق الثاني من جوابي فهو يتجه إلى ما يُفهم من كلامك بأن كلامي يوهم أن في النحو عوامل عاملة وعوامل مهملة " [1] هو كلام ليس صحيحاً.

١- سبحان الله كيف جرؤ الدكتور فلفل على هذا الكلام ؟ولا داعي لأذكّرك بأن أكثر النصوص التي اطلعتَ كما تزعم عليها في الأشباه والنظائر تشير إلى أن الأمر معلوم عند النحويين ومشهور، وأقول لك مختصراً: إن كل عامل كُفَّ عن العمل لامانع من إطلاق مصطلح الإهمال عليه، والحرف كما قال السهيلي الأصل فيه العمل [2] وحين يتوقف عمله لامانع من إطلاق الإهمال عليه، هذا أصل واضح، يعرفه صغار النحويين ،ولا يخلو منه كتاب في النحو .

٢- ثم ألم يمرّ بك أن هناك كتاباً عنوانه "العوامل والهوامل" للمجاشعي [3] فيه ذِكْرٌ لمصطلح الحرف المهمل وهو الذي لا يعمل، قال عن الأداة "أو "ما نصه" وهو من الحروف الهوامل"[4] ومثل ذلك صنع في "لا" قال عنها "وهي تكون عاملة وهاملة"[5] فافهم هداك الله، ولا تقل :إن النحاة لم يستعملوا مصطلح العوامل المهملة [6].

٣- ولتعلم أن من مظاهر هذه الصنعة هو الميل نحو استعمال المتضادات كالواجب والجائز والقياسي والسماعي ،والمطرد وغير المطرد ، واللفظي

---

١ – مقالة الدكتور فلفل ،١١١٣

٢ – الأشباه ٥٢٦/١ بتصرف

٣ – انظر دار المنظومة ،وثمة بحث ماتع للدكتور عابد الفتلي في جامعة القادسية عنوانه "كتاب العوامل والهوامل للمجاشعي ، وليس معاني الحروف للرماني ،كما أشار الدكتور صالح العايد إلى أن كتاب معاني الحروف المنسوب للرماني هو للمجاشعي وعنوانه "العوامل الهوامل " انظر شبكة الفصيح ، وقد تفضل مشكوراً أخي الفاضل الدكتور سعيد عبدان الغامدي بهذه الفوائد وأضاف أن نصاً في كتاب المخترع للشنتمري فيه مصطلح العوامل المعدومة " ولولا خوف الإطالة ولكي لانخرج عما نحن فيه لذكرت نصوصاً من الكتابين تدل على أن القوم استعملوا مصطلح المهمل للحرف الذي لايعمل

٤ – انظر الصفحة ٧٧

٥ – انظر الصفحة ٨١

٦ – مقالة الدكتور فلفل ،١١١٣

والمعنوي ، فليكن مصطلح العوامل المهملة أمام العوامل العاملة من هذا الباب، هداك الله .

*- وأخيراً أنت تعلم أني أحلت إلى الأشباه والنظائر ليرجع الطالب إليه، ويطلع على ما قاله النحاة في ذلك، فليس الغرض من الإحالة، هو أن السيوطي قد استعمل هذا المصطلح في هذا الموضع، وإنما المراد أن من بين النصوص الكثيرة نصوصاً تتحدث عن العوامل المهملة ،وهي التي عبروا عنها بعدم الاختصاص، ولا ريب أنني لو أردت ذلك لنصصت عليه ولقلت: لقد استعمل السيوطي هذا المصطلح، لكنك على عادتك وسدمك تحورما هو واضح بداهة ،لتجعل منه قضية نقدية وهي لا تحتاج إلى أي تعليق لوضوحها حتى عند المبتدئين ،لأنهم يدركون من فور رؤيتهم الإحالة أن المراد منها الإطلاع على القضية برمتها، ومن هذا كله ندرك أنك لم تُوفَّق فيما زعمته .والدقة في نصنا واضحة ،لكنك تتعامى وتتجاهل .

*- أما المثال الرابع الذي جعلته دليلاً على عدم الدقة فهو أنني ذكرت في ضعف العامل مثالاً هو " أعجبني وجه زيد مبتسماً"وقلت إن (مبتسماً) حال من الفعل (أعجبني) " ففهم الأستاذ القدير أن الفعل (أعجبني) هو صاحب الحال ، ونعوذ بالله من قلة الفهم ،وفقد لبصيرة ، فقال من الواجب أن نقول: مبتسماً حال والعامل أعجبني "وأقام الدنيا وأقعدها ؟ في حين أن الناشئة تفهم أن المقصود من جملة "هو حال من الفعل أعجبني "هو أن العامل هو الفعل أعجبني ، بدليل أنني صرحت قبلها بأن صاحب الحال هو "زيد " وذلك في سياق تخريج المانعين لمجيء الحال من المضاف إليه؟ قلت ما نصه :فلا يصح عندهم – أي عند المانعين من مجيء الحال من المضاف إليه – جعل مبتسماً حالاً من المضاف إليه أي من "زيد" في قولنا : أعجبني وجه زيد مبتسماً بل هو حال من الفعل أعجبني " "[1] فلا داعي لإظهار ما يدل على سذاجتك أوختلك؟ فالأمر كله واضح ، ولا داعي للتطبيل الذي لاطائل من ورائه.

---

١ – نظرية العامل ،١١١٣

*– أما ما ذكرته من أخبار إعلامية حول الهمع فشيء مضحك ؟قال الأستاذ :إنه لم يجد في الموضع المذكور أن السيوطي يقول بمجيء الحال من الفعل، وتابع قائلاً إن السيوطي وكتابه براء من هذا الزعم؟[1]

– **والجواب:**

هل يُعقل أن يقول السيوطي أو غيره إن صاحب الحال يكون فعلاً؟ الظاهر أن ضِلَّةً في عقلك ، وسخفاً في تفكيرك ! ثم هل يُعقل أن نقول نحن بذلك؟ وهل ذكري (الهمع) على أنه مصدر تفهم منه أيها الشاطر أنني أحيلك إليه لأجل توثيق قاعدة هي أن الفعل (أعجبني) في المثال الذي ذكرناه هو صاحب الحال؟ تخرصات وتخيلات وأراجيف تدل على مهاراتك في صنع الترهات وتمكنك من فن الأباطيل والتمحلات ثم التقدم بها إلى الترقيات؟ غفر الله لك وهداك؟

*– وكلام الدكتور فلفل مع حصر كلامه على فكرة أن السيوطي لم يذكر أن صاحب الحال هو الفعل، فكأني به يريد أن يقول: إننا غير دقيقين في الإحالات إلى الهمع ،لكن خاب مسعاه ، فنص السيوطي ينطق مضمونه بما ذكرناه في المسألة ! وذكري (الهمع) هو كذكري للأشباه والنظائر ذلك المصدر الذي علَّقت عليه سابقاً ، وقلت لك :إن هذه الإحالات الغاية منها توثيق ما نسجله وإطلاع القارئ على ما نحن بصدده من المصدر المذكور في الهامش.

ولا شك أنني حين لم أضع النص ضمن تنصيصين ،فذا يعني أنني لا أنقل نص السيوطي بحروفه، فالغاية توثيق ما ذكرناه فقط ،وتعال معنا ودقق في ما قاله السيوطي فسوف تعلم أنه في هذا الموضع أشار إلى المذهبين اللذين ذكرناهما ،مذهب المانعين ومذهب المجيزين ،وفي نصه مثال – وهو: عرفت قيام زيد مسرعاً – شبيه بالمثال الذي سقناه وهو: أعجبني وجه زيد مبتسماً، فكل ذلك دفعنا إلى الإحالة إلى الهمع، لأن نصه بمجمله هو مضمون كلامنا الذي ذكرناه في كتابنا، وهاك النص الذي يفضحك ويبين افتراءك علينا ،قال السيوطي ما نصه: وحق صاحب الحال أن لايكون مجروراً بالإضافة كما

---

١ – مقالة الدكتور فلفل ،١١١٣

لايكون صاحب الخبر، لأن المضاف إليه مكمل للمضاف وواقع منه موقع التنوين " ثم تابع السيوطي قائلاً: فإن كان المضاف بمعنى الفعل حسُن جعل المضاف إليه صاحب حال لأنه في المعنى فاعل أو مفعول نحو "إليه مرجعكم جميعاً"، وعرفت قيام زيد مسرعاً ، وجوَّز بعض البصريين وصاحب البسيط مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً وخرَّجوا عليه "إن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين "، وجوز ه الأخفش وابن مالك إن كان المضاف جزأًما أضيف إليه أو مثل جزئه نحو :"ما في صدورهم من غل إخواناً "ملة إبراهيم حنيفاً " ورده أبو حيان وقال :وإنما لم يجز الحال من المضاف إليه لما تقرر من أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها وعامل المضاف إليه هو اللام أو الإضافة وكلاهما لايصلح أن يعمل في الحال"[1] والسؤال الآن بعد قراءة النص ألم يذكر السيوطي في هذا النص مذهب المانعين ، ومذهب المجيزين أليس هذا دليلاً على أن المراد من الإحالة هي إرشاد القارئ إلى المزيد من المسألة التي نتحدث عنها، تتعامى؟ هداك الله؟

– و سؤالي لك أيها الدكتور: لماذا لم يخطر ببالك مادمت تقول :بأنك بعيد في مراجعتك عن الموقف الشخصي [2]أن ما حصل هو من باب المسامحة في تعبير المؤلف وأن مراد المؤلف أن العامل في الحال هو الفعل أعجبني ؟ وإني لعلى يقين بأنك كنت على اعتقاد أن كلامي لا يمكن أن نقول به ،وأن هناك خطأ طباعياً تصويبه جعل الهمع مع مصادر الهامش الذي قبلهً ، ألم تر أن المثال الي ذكرته:أعجبني وجه زيد مبتسماً ، مذكور في المغني الذي ذكرته في الهامش السابق [3]؟ أحقاً لم ترجع إلى المغني ولم ترهذا المثال فيه ؟وإذا رأيته ألم تر أن هذا يعني وجود خطأ في الهوامش ،وأن الصواب هو جعل الهامشين هامشاً واحداً ؟ تعاميت بمكر ليصح لك القول الملفق

---

١ – الهمع ٢٤٠/١

٢ مقالة الدكتور فلفل ،١١١٣

٣ – المغني ،٨٦٥ وانظر نظرية العامل ،٥٤

بالخبث: إن السيوطي بريء مما نقوله [1]،لاشك أن كل ذلك يدلُّ على أنك صاحب هوى لاتتورع عن الافتراء والتكلف في إثارة ما لا يلتفت إليه طالب علم فكيف بمن هو أستاذ ، والظاهر أنك حين فكرت بنقد هذا الكتاب كنت تريد بحثاً تقدمه للترقية –فيما يبدو – فوجدت أن مثل هذه الترهات يمكن إن زينتها بثوب خاص تصير بحثاً ينشر في مجلة علمية وهو لايساوي المداد الذي كتب به ، والظاهر أيضاً أنك من أهل الحظوة والوسائط فتم نشره في مجلة المجمع في حين أنه لاتصلح للنشر إلا في قصص "سوبرمان " والمضحك المبكي؟ إن هذه الترهات كشفت عن الجهل الذي تعانيه، جهل أخلاقي وجهل علمي، ولعلك طامح لتكون عضواً في مجمع لغوي عريق خُلق للأحرار الشرفاء.

*– أخيراً تقول: إن هذه المراجعة لم تفصح عن كل ما في النفس تجاه الكتاب" [2] أقول: أفصح ولا تخف ، فمن حاربَنا حار بِنا ، وسيهزم الجمع ويولون الدبر، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ."وما أكثر رماحنا ونصالنا ولله الحمد والمنة .

ومما عرضناه نخلص إلى ما يأتي:

١- أن مشكلة الدكتور تكمن في أنه لم يدرك أن الكتاب تعليمي مع أن عنوانه يدل على ذلك ،ولم يوفق في فهم الغرض من تأليفه مع وضوح ذلك من مقدمته وقد جره ذلك إلى هذه الترهات والتخرصات التي دلت إما على جهل علمي، وإما على غرض خفي، وإما على حب للشهرة، فتردى في مهاوي اللف والدوران والتمحل والتكلف والافتراء.

٢- غلب على الكثير من زعماته إطلاق الأحكام بلا إيراد أدلة ، وما أورده من تعليقات حول بعض آخر، كشفت عن جهل واضح في هذه الصنعة، وأفق علمي ضيق جداً .

٣- تناقض الدكتور فلفل في عدد من ترهاته.

---

١ – مقالة الدكتور فلفل ،١١١٣

٢ – مقالة الدكتور فلفل ،١١١٣

٤- لم يوفق في كل ما ذكره من محاولات لنقد بعض الأمثلة النحوية الواردة في كتابنا، لقد بينا له ما لم يدركه، وأظهرنا له ما وقع فيه من خلط، وكشفنا ضعف تعليقاته على بعض الأمثلة .

المصادر والمراجع

- أسرار العربية للأنباري تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق الطبعة الأولى،١٣٣٧٧هـ ١٩٥٧م.
- الأشباه والنظائر، للسيوطي، مجموعة من الباحثين، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق
- أوضح المسالك لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر .
- – الأصول في النحو لابن السراج ،تحقيق الدكتور الفتلي ،مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ،١٤٠٥هـ –١٩٨٥م.
- إعراب الجمل وأشباه الجمل للدكتور فخر الدين قباوة ، دار القلم العربي ، الطبعة الخامسة ،١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.
- – الخصائص لابن جني ،تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية
- دلائل الإعجاز للجرجاني ،تعليق سيد محمد رشيد رضا ،مكتبة صبيح ، القاهرة ، الطبعة السادسة ،١٣٨٠هـ ١٩٤٠م
- الرسالة ، للشافعي ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، الطبعة الأولى ، البابي الحلبي، ١٣٥٨ ت –١٩٤٠م.
- شرح الكافية للرضي ،دار الكتب العلمية
- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- شرح كتاب سيبويه، للرماني، تحقيق الدكتور شريف النجار، دار السلام، مصر، الطبعة الأولى ١٤٤٢هـ ٢٠٢١م .
- الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م
- الصاحبي لابن فارس ، تحقيق السيد أحمد صقر ، البابي الحلبي .
- الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام هارون ،الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- لسان العرب، لابن منظور، دار المعارف بمصر .
- المحيط لمحمد الأنطاكي، مكتبة دار الشروق ، الطبعة الثانية ،١٣٩٢هـ –١٩٧١م.
- مغني اللبيب، لابن هشام ، تحقيق المبارك وزملائه ، دار الفكر ، بيروت الطبعة الخامسة ، ١٩٧٩م
- المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد الجواري وعبد الله الجبوري ،الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد ١٣٩١هـ –١٩٧١م.

- النحو الوافي لعباس حسن، دار المعارف، مصر .
- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة لمحمد أحمد عرفة مطبعة السعادة ، القاهرة، الطبعة الأولى .
- نظرية العامل في النحو العربي، تقعيد وتطبيق ،صنعة رياض الخوام ،مطبوعات مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية ،الطبعة الأولى ،١٤٣٥هـ -٢٠١٤م.
- همع الهوامع، للسيوطي، دار المعرفة ، لبنان .

الرسائل العلمية

– اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين ، دراسة وتقويم ،للباحث أحمد بن جار الله الزهراني ،ماجستير ، جامعة أم القرى ،١٤٢٣هـ .
– تيسير النحو عند عباس حسن للباحث عبد الله الحسين ،دكتوراه، جامعة أم القرى ،١٤١٣هـ .

- موقع الألوكة
- موقع جامعة آل البيت
- موقع شبكة الفصيح